

القسم الثاني

في تعيين
ذو زيادة ثم ختمها

في نجاحها

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وسعاده

مكتبة
أهل الحرمين
مملكة البحرين - فلاح



القسم الثاني

في تبيين
زود زياده علم
العلماء

في تبيين
العلماء

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سِلْسِلَةُ يَتَابِيعِ الْأَبَارِ فِي تَحْرِيمِ الْأَثَارِ
٤

الْقِسْمُ الثَّامِنُ

فِي تَبَيُّنِ
زُودِ زِيَادَةَ الْعَمَلِ الْوَالِدِ

فِي حَسْبِ الشَّفَاعَةِ

دراسة أثرية علمية منهجية في زيادة «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»
من جهة الحديث، والفقه، وأصول الفقه، واللغة العربية.

تَأَلَّفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله ورضاه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُرَّةُ نَادِرَةَ

بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رحمته

فِي

شُدُوذِ بَعْضِ الْأَلْفَافِ فِي أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رحمته

وَصَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ رحمته

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٢ و ٧٣)، وَهُوَ
يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمُسْنَدِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته: (لَكِنَّ فِيهِ مَا يُعْرَفُ أَنَّهُ غَلَطٌ، غَلَطَ فِيهِ رُؤَاتُهُ،
وَمِثْلُ هَذَا يُوجَدُ فِي غَالِبِ كُتُبِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَسْلَمُ كِتَابٌ مِنَ الْغَلَطِ إِلَّا الْقُرْآنَ.
* وَأَجَلُّ مَا يُوجَدُ فِي الصَّحَّةِ «كِتَابُ الْبُخَارِيِّ» وَمَا فِيهِ مَتْنٌ يُعْرَفُ أَنَّهُ غَلَطٌ
عَلَى الصَّاحِبِ، لَكِنَّ فِي بَعْضِ الْأَفَافِ الْحَدِيثِ مَا هُوَ غَلَطٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ فِي نَفْسِ
«صَحِيحِهِ» مَا بَيَّنَّ غَلَطَ ذَلِكَ الرَّاوي، كَمَا بَيَّنَّ اخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِي «ثَمَنِ بَعِيرِ
جَابِرٍ رضي الله عنه»^(١)، وَفِيهِ عَنِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَلَطٌ، كَمَا فِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^(٢)، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٣٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٦٥٢).

حَلَالًا، وَفِيهِ عَنِ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ فِي الْبَيْتِ»^(١) وَفِيهِ عَنِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ صَلَّى فِيهِ»^(٢) وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

* وَأَمَّا - صَحِيحٌ - مُسْلِمٌ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ، كَمَا فِيهِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»^(٣)، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «صَلَّى الْكُسُوفَ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ»^(٤) وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْكُسُوفَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِيهِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سَأَلَهُ التَّرْوِيجَ بِأُمَّ حَبِيبَةَ»^(٥) وَهَذَا غَلَطٌ.

وَهَذَا مِنْ أَجْلِ فَنُونِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، يُسَمَّى: عِلْمَ «عِلَلِ الْحَدِيثِ». اهـ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٥٥) رَقَمَ (٣٨٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بَلْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٩٠٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٢٢٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٠١)، وَابْنُ الْمَرْزُبَانِ فِي «مُسْنَدِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ» (ص ١٠٣) بِزِيَادَةِ ذِكْرِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٨٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٩١٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٠١٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكِنَا تُعَسِّرُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

لَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَافِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» للرفاعي (ص ١٨).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الرامهرمزي في «المحدثات الفاضل» (ص ٣١٠)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٣٤) بإسناد صحيح.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِقَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةُ رَجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّلَايُفُ.
الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةَ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوَقُوفِ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٧١١)، و«الوهم في روايات مختلفي الأضبار» للوريكات (ص ٨٣).

(٢) ومعرفة مناهج النقاد، وفهم عباراتهم في علم عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيُّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.
* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِنْدَةَ رحمته الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شرح العلال الصغير» لابن رجب (ج ١ ص ٣٣٩).

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثَ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَائْتَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فِإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ

يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَنْزَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَنْزَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢

ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ

الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَ سَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ

يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بَعْلَةَ

حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لِأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ

الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا.

قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى

مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ

مِنْ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَكْثَرَ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي

«الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِيِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنٌ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُتَمَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ،

وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَّامِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أئِمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِعَةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظُر: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَوْا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنُ مَعْرِفَةٍ هُوَ لَاءٌ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِبَاغَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي
الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جَلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يُنْبَغِي لِلنَّقَادِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ
الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ
بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ
رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمَشْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى
لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ. ^(١)

* وَكَذَلِكَ يُبَيِّنُ جُهُودَ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.
قُلْتُ: وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ كُلَّ جُهْدٍ لِأَيِّ عَالِمٍ فَهُوَ عُرْضَةٌ لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَلِذَا
فَإِنَّ الْحَافِظَ مُسْلِمًا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أوردَ فِي كِتَابِهِ: «الصَّحِيحُ» عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ أَصَابَ فِي
صِحَّةِ بَعْضِهَا، وَأَخْطَأَ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ، فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي تَبْيِينِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.
قُلْتُ: وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الْحَفَاطُ كَ«الْحَافِظِ ابْنِ عَمَّارٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ:
«٣٢٣هـ»، فِي كِتَابِ مُسْتَقَلِّ.

* وَقَدْ أَنْتَى عَلَى كِتَابِهِ هَذَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٤ ص ٥٤٠): (وَرَأَيْتُ لَهُ جُزْءًا
مُفِيدًا فِيهِ بَضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَيْنَ عِلَلِهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلَامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مَشْتَعَبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ التَّبْيِيهِ عَلَى مِثْلِ
هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَعَلَ الْعُلَمَاءُ غَيْرَ مَا حَدِيثٍ مِنْ: «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» رَوَاهُ بِالْإِنْقِطَاعِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ بَأَنَّ هَذَا فِيهِ طَعْنٌ فِي: «صَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ» رَوَاهُ، كَمَا قَالَ الْمُعْتَرِضُونَ^(١) الْحَزْبِيُّونَ دُعَاةَ الشُّهْرَةِ الْمَظْهَرِيَّةِ، وَدُعَاةَ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقًا وَرَوَايَاتٍ زِيَادَةً: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) وَالْكَلامُ عَلَى أَسَانِيدِهَا جُرْحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانٌ عَلَيْهَا، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشُّدُوزِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْتَلِكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ الشَّاسِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ، لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّقَابِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَوَاهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَايْتُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

لِأَحَدٍ كَانَتْ مِنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):

(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. (١)

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يَمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عُدْرَةَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيِّنَ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتَبَيَّنَ مَوْفِقَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهَمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظر: «هَدَايَةِ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتِهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانِ أَدْوَاتِ

هَذَا الْعِلْمُ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاِحْشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ
الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ
مِنِّي هَذَا الْجُحْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا
بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيِّ الْأَثَرِيِّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يُنْقَدُونَ الرَّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شُدُودِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛

فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ^(١)، وَذِكْرُ الْفَهْمِ، وَالْمَعْنَى الصَّحِيحِ: لِتَفْسِيرِهَا

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالُوا:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: نَعَمْ. قَالَ صلى الله عليه وسلم: (هَلْ
 تُضَارُونَ^(٢)) فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهْرِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُونَ فِي
 رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: مَا
 تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا^(٣)، إِذَا
 كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَدْنَى مُؤَدَّنٍ: لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ؛ فَلَا يُبْقَى أَحَدٌ، كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ
 اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ، إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لِمَ يُبْقَى إِلَّا مَنْ
 كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٤)؛ فَيُدْعَى الْيَهُودُ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ

(١) قُلْتُ: وَحَدِيثُ الشَّفَاعَةِ قَدْ اشْتَهَرَ رُؤَاؤُهُ بِالِاخْتِصَارِ، وَالتَّطْوِيلِ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

(٢) وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (تُضَارُونَ)؛ أَي: لَا تَرُدِّحُمُونَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّكُمْ لَا تَرُدِّحُمُونَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الشَّمْسِ،
 وَالْقَمَرِ، فَلَا يَزِدُّكُمْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا.

(٣) وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا)؛ مَعْنَاهُ: لَا
 تُضَارُونَ أَصْلًا كَمَا لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا أَصْلًا.

(٤) وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (وَغَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ)؛ مَعْنَاهُ: بِقَايَاهُمْ. جَمَعَ غَايِرٍ، بِمَعْنَى: الْبَاقِي، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ
 كَانَتْ مِنَ الْغَايِرِينَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٨٣].

تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ بْنِ اللَّهِ، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ؛ فَمَاذَا تَبْغُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا. يَا رَبَّنَا! فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ^(١) يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى. فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ بْنَ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ. مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ؟ فَيَقُولُونَ: عَطِشْنَا. يَا رَبَّنَا! فَاسْقِنَا، قَالَ فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ: أَلَا تَرُدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا^(٢) فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ التِّي رَأَوْهُ فِيهَا. قَالَ: فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ. قَالُوا: يَا رَبَّنَا! فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ^(٣) وَلَمْ نَصَاحِبِهِمْ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ لِيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ^(٤). فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (كَأَنَّهَا سَرَابٌ)؛ السَّرَابُ: مَا يَتَرَاءَى لِلنَّاسِ فِي الْأَرْضِ الْفَقْرَ، وَالْقَاعِ الْمُسْتَوِي، وَسَطَ النَّهَارِ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ لَامِعًا مِثْلَ الْمَاءِ يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا)؛ مَعْنَاهُ: لِشِدَّةِ اتَّقَادِمِهَا وَتَلَاطِمِ أَمْوَاجِ لَهَبِهَا. وَالْحَطْمُ الْكَسْرُ وَالْإِهْلَاكُ.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ)؛ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: التَّضَرُّعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كَشْفِ هَذِهِ الشَّدَّةِ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ لَزِمُوا طَاعَتَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَفَارَقُوا فِي الدُّنْيَا النَّاسَ الَّذِينَ زَاعُوا عَنْ طَاعَتِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَرَابَاتِهِمْ وَعَيْرِهِمْ، مِمَّنْ كَانُوا يَحْتَاجُونَ فِي مَعَايِشِهِمْ وَمَصَالِحِ دُنْيَاهُمْ إِلَى مُعَاسَرَتِهِمْ لِإِلَازِمَاتِهَا بِهَيْمٍ.

(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: (لِيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ)؛ هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ بِإِثْبَاتِ أَنْ. وَإِثْبَاتُهَا مَعَ كَادٍ لُغَةٌ. كَمَا أَنَّ حَذْفَهَا مَعَ عَسَى لُغَةٌ. وَمَعْنَى يَنْقَلِبُ: أَي يَرْجِعُ عَنِ الصَّوَابِ لِإِلْمِثِحَانِ الشَّدِيدِ الَّذِي جَرَى.

فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ^(١). فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءَ وَرِيَاءٍ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً^(٢)، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ. فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ^(٣). وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! سَلِّمْ سَلِّمْ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: دَحْضُ مَزَلَّةٍ^(٤). فِيهِ خَطَايِيفٌ وَكَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ^(٥). تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُوَيْكَةٌ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ، فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ،

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ)؛ فَالْمُرَادُ بِالسَّاقِ: سَاقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ» [الْقَلَمُ: ٤٢]، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَا تَمَثِّلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ دَاتَهُ لَا تَمَثِّلُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشُّورَى: ١١].

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (طَبَقَةً وَاحِدَةً)؛ قَالَ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ: الطَّبَقُ فَقَارُ الظَّهْرِ، أَيُّ: صَارَ فَقَارَةً وَاحِدَةً كَالصَّفِيحَةِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ)؛ الْجِسْرُ، يَفْتَحُ الْجِيمَ وَكَسْرُهَا، لُغْتَانِ مَشْهُورَتَانِ. وَهُوَ الصِّرَاطُ؛ وَمَعْنَى: تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ: يَكْسِرُ الْخَاءَ، وَقِيلَ بِضَمِّهَا؛ أَيُّ تَفَعُّ وَيُؤَدِّنُ فِيهَا.

(٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: (دَحْضُ مَزَلَّةٍ)؛ الدَّحْضُ وَالْمَزَلَّةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلُّ فِيهِ الْأَفْدَامُ وَلَا تَسْتَقِرُّ، وَمِنْهُ: دَحَضَتِ الشَّمْسُ، أَيُّ: مَالَتْ، وَحُجَّةٌ دَاحِضَةٌ؛ أَيُّ: لَا تَبَاتَ لَهَا.

(٥) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فِيهِ خَطَايِيفٌ وَكَلَالِيبٌ وَحَسَكٌ)؛ أَمَّا الْخَطَايِيفُ: فَجَمْعُ خَطَافٍ، بِضَمِّ الْخَاءِ فِي الْمُفْرَدِ، وَالْكَالَالِيبُ: بِمَعْنَاهُ، وَحَدِيدَةٌ مُعْوجَّةٌ الرَّأْسِ يُنْشَلُ بِهَا الشَّيْءُ، أَوْ يُعَلَّقُ، وَأَمَّا الْحَسَكُ: فَهُوَ شَوْكٌ صَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ.

وَالرَّيْحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرَّكَابِ^(١)، فَنَاجٍ مُسَلِّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ. وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ^(٢). حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مَنَا شِدَّةً لِلَّهِ، فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ^(٣)، مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا! كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيُحْجُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مِنْ عَرَفْتُمْ، فَتَحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ. فَيَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ

(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: (كَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ، وَالرَّكَابِ)؛ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْأَجَاوِيدُ جَمْعُ أَجْوَادٍ، وَهِيَ جَمْعُ جَوَادٍ، وَهُوَ الْجَيْدُ الْجَرِي مِنَ الْمُطِيِّ، وَالرَّكَابُ؛ أَي: الْإِبِلُ، وَاحِدَتُهَا رَاحِلَةٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْخَيْلِ، وَالْخَيْلُ: جَمْعُ الْفَرَسِ.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فَنَاجٍ مُسَلِّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ. وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ ثَلَاثُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يُسَلِّمٌ فَلَا يَنَالُهُ شَيْءٌ أَصْلًا، وَقِسْمٌ يُخَدِّشُ ثُمَّ يُرْسَلُ فَيَخْلُصُ، وَقِسْمٌ يُكْرَدُّسُ وَيُلْقَى فَيَسْقُطُ فِي جَهَنَّمَ، وَتَكْدَسُ الْإِنْسَانُ إِذَا دُفِعَ مِنْ وَرَآئِهِ فَسَقَطَ، وَيُرْوَى بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، مِنَ الْكَدَشِ وَهُوَ السَّوْقُ الشَّدِيدُ. وَالْكَدَشُ: الطَّرْدُ وَالْجَرْحُ أَيْضًا.

(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: (فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ)؛ أَي: تَحْصِيلِهِ مِنْ خَصْمِهِ وَالْمُتَعَدِّي عَلَيْهِ.

فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرَجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا^(١).

* وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤٠]؛ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا^(٢)، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ^(٣)، يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ^(٤)، أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ، أَوْ إِلَى الشَّجَرِ، مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أُصَيْفِرُ وَأُخْيَضِرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ

- (١) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا)؛ هَكَذَا: هُوَ خَيْرٌ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ؛ أَيُّ: صَاحِبِ خَيْرٍ.
- (٢) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (قَدْ عَادُوا حُمَمًا)؛ مَعْنَى: عَادُوا: صَارُوا. وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي عَادَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى حَالِهِ كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ ذَلِكَ، بَلْ مَعْنَاهُ صَارُوا. أَمَّا الْحُمَمُ فَهُوَ الْفَحْمُ، وَاحِدَتُهُ حُمَّةٌ، كَحُطْمَةٍ.
- (٢) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ)؛ الْأَفْوَاهُ: جَمْعُ فَوَّهَةٍ. وَهُوَ جَمْعٌ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَأَفْوَاهُ الْأَزِقَّةِ، وَالْأَنْهَارِ أَوْ أَيْلُهَا، وَالْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ مُفْتَتِحٌ مِنْ مَسَالِكِ قُصُورِ الْجَنَّةِ وَمَنَازِلِهَا.
- (٤) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ)؛ الْحَبَّةُ، بِالْكَسْرِ، بُدُورُ الْبُقُولِ وَحَبُّ الرِّيَاحِينَ، وَقِيلَ: هُوَ نَبْتُ صَغِيرٌ يَنْبُتُ فِي الْحَشِيشِ، وَحَمِيلُ السَّيْلِ هُوَ مَا يَجِيءُ بِهِ السَّيْلُ مِنْ طِينٍ، أَوْ عَثَاءٍ وَغَيْرِهِ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُنْعُولٍ، فَإِذَا انْفَقَتْ فِيهِ حَبَّةٌ، وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى شَطِّ مَجْرَى السَّيْلِ، فَإِنَّهَا تَنْبُتُ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَشَبَّهَ بِهَا سُرْعَةَ عَوْدِ أَبْدَانِهِمْ، وَأَجْسَامِهِمْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ إِحْرَاقِ النَّارِ لَهَا.

أَبِيضَ^(١)؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّكَ كُنْتَ تَرَعَى بِالْبَادِيَةِ. قَالَ: فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ^(٢). يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هُوَ لَاءِ عِتْقَاءِ اللَّهِ^(٣) الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ فَمَا رَأَيْتُمُوهُ فَهُوَ لَكُمْ. فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا! أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَيَقُولُ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: رِضَايَ. فَلَا أَسْحَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ (أَبْدًا).

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ

مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(١) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أُصْبَعٌ وَأُخْيَضِرٌ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ)؛ أَمَا يَكُونُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قِتَامَةً، لَيْسَ لَهَا خَبْرٌ. مَعْنَاهَا: مَا يَبْقَى، وَأُصْبَعٌ وَأُخْيَضِرٌ مَرْفُوعَانِ، وَأَمَا يَكُونُ أَبْيَضَ فَيَكُونُ فِيهِ نَاقِصَةً، وَأَبْيَضٌ مَنْصُوبٌ وَهُوَ خَبْرُهَا.

(٢) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ)؛ الْخَوَاتِمُ: جَمْعُ خَاتَمٍ، يَفْتَحُ النَّاءُ وَكَسْرُهَا، وَالْمُرَادُ بِالْخَوَاتِمِ هُنَا أَشْيَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ تَعَلَّقَ فِي أَعْنَاقِهِمْ، عَلَامَةٌ يُعْرَفُونَ بِهَا. قَالَ: مَعْنَاهُ تَشْبِيهُ صَفَائِهِمْ، وَتَلَأْلُؤِهِمْ بِاللُّؤْلُؤِ.

(٣) وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (هُوَ لَاءِ عِتْقَاءِ اللَّهِ)؛ أَيُّ يَقُولُونَ: هُوَ لَاءِ عِتْقَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَانظُرْ: «الْمُنْهَاجُ بِشَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ٥٥)، وَ«الْمُنْهَاجُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ» لِلْفَرَطِيِّ (ج ١ ص ٤٥٠)، وَ«التَّعْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٦٣٢)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ٥٤٦)، وَ«النَّهْيَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٤ ص ١٥٥)، وَ«الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ج ٢ ص ٨٠٠)، وَ«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢٥٢).

قلت: وهذا سندُه ضعيفٌ فيه سويدُ بنُ سعيدٍ الحداثيُّ، وهو مُتكلمٌ فيه؛ قال ابنُ المدينيِّ: «ليس بشيءٍ»، وقال أحمدُ: «مترُوكٌ»، وقال البخاريُّ: «عمي وكان يقبلُ التلقينَ»^(١)، وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «صدوقٌ - يعني: في نفسه - مضطربُ الحفظِ»، وقال عنه النسائيُّ: «ليس بثقةٍ»، وقال عنه ابنُ حبانَ: «يخطئ في الآثار، ويقلبُ الأخبارَ»، وقال الذهبيُّ: «له مناكيرٌ»، وقال ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ في نفسه، إلا أنه عمي فصارَ يتلقنُ ما ليس من حديثه»، وذكره ابنُ الجوزيِّ في «الضعفاءِ والمترُوكين» (ج ٢ ص ٣٢)، والذهبيُّ في «ديوانِ الضعفاءِ» (ص ١٨٢).^(٢)

قلت: فهو سببُ الحفظِ ويغلطُ في الحديثِ، فلا يُحتجُّ به.^(٤)

(١) والتلقينُ: إدخالُ شيءٍ في حديثِ الراوي، ليس من مروياته، سواءً في حفظه، أو كتابه، دونَ علمه، فيحدثُ به.

انظر: «الوهم في رواياتِ مختلفي الأمصارِ» للورنيكات (ص ٣٩٦).

(٢) انظر: «الضعفاءِ والمترُوكين» للنسائيِّ (ص ١١٨)، و«المجروحين» لابنِ حبانَ (ج ١ ص ٣٥٢)، و«الضعفاءِ والمترُوكين» لابنِ الجوزيِّ (ج ٢ ص ٣٢)، و«تهذيبُ التهذيبِ» لابنِ حجرٍ (ج ٤ ص ٢٧٢)، و«التقريب» له (ص ٢٦٠)، و«المُعني في الضعفاءِ» للذهبيِّ (ج ١ ص ٢٩٠)، و«ميزانُ الاعتدالِ» له (ج ٢ ص ١٤٨)، و«تهذيبُ الكمالِ» للمزيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٧).

(٣) وقال الشيخُ ناصرُ الدينِ الألبانيُّ رحمته في «حكمِ تاركِ الصلاةِ» (ص ٤٨): (سويدُ بنُ سعيدٍ، وهو مُتكلمٌ فيه). اهـ.

(٤) ويوصفُ الراويُّ بـ «سويدُ بنِ سعيدٍ»، الذي يتساهلُ في ضبطه للحديثِ بالغفلة، وسوءِ الحفظِ، لأنه يُستغلُّ من قبلِ الآخرين، فيدخلوا في مروياته ما ليس منها، وهو ما يُسميه المُحدثون بالتلقينِ. * فهو لا يقطنُ لذلك، فيرويه على أنه من مروياته لسوءِ حفظه وغفلته.

* وحَفْصُ بْنُ مِيسِرَةَ الْعُقَيْلِيُّ: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ عَنْهُ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ -»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ثِقَةٌ رَبَّمَا وَهَمٌ»^(١).

قُلْتُ: وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْمُخَالَفَةِ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا.

* وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مُطَوَّلًا (ج ١ ص ٢٤٩)، وَابْنُ مِينَةَ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣) مِنْ طَرُقِ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ مِيسِرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْقَبُولَ لَوْلَا أَنَّ الثَّقَاتَ الْحُفَاطَ خَالَفُوا سُوَيْدًا فَرَوَوْهُ، بِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

وَانظُرْ: «الْكَفَايَةِ» لِلْخَطِيبِ (ص ١٤٩)، وَ«الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«الْعِلَلِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ١٣٤).

(١) انظُرْ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُغْنِيَّ فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥).

* فَخَالَفَ بِرِوَايَتِهِ هَذِهِ الثَّقَاتَ مَنْ يَأْتِي ذِكْرُهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِخَبْرِهِ هَذَا، وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُفَسَّرَةِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

* وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: ضَعِيفٌ فِي حِفْظِهِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَقَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ كَ«هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ» لَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ.

قُلْتُ: إِذَا فَهَذَا خَطَأً مِنْهُ، وَقَدْ خَالَفَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ مُخَالَفَةً تَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْخَطَأِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٥٢) عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ: (يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ).^(١) اهـ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، مُخْتَصِرًا: (ج ١ ص ١٧١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»؛ مُطَوَّلًا (ج ١ ص ١٦٦ و ١٨١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٨٥)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨١)، وَابْنُ مِينَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٤٠)، وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (ص ٩٥)، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠ و ١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٨٢)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٧٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ قَالَ ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ ثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي

(١) قُلْتُ: بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ؛ بِذِكْرِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا لَهُ عَمَلٌ خَيْرٌ قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكِمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»^(١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيْوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ٤١٩).

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ؛ كَ«سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدِ الْحَدَثَانِيِّ» وَلَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتَ، خَاصَّةً بِذِكْرِهِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَإِنَّهُ خَالَفَ فِيهَا الثَّقَاتَ الْأَثْبَاتَ.

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبَ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ٣ ص ٨٩): عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ (فَلَمَّا كَثَرَ مُخَالَفَةُ الْأَنْبَاءِ فِيمَا يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ بَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ اُعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا ضَيْرَ). اهـ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ بِهِ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مِنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ٢ ص ٨٠٢) مِنْ طَرِيقِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ ثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ، بِذِكْرِ زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ فِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَدَثَانِيُّ وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ وَيَخْلُطُ؛ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.

* وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُتَابَعَةُ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، لَهُشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَسْلَمَ.

إِذَا هَذِهِ اللَّفْظَةُ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَهَمُّ مِنَ الرَّوَايِ، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته: (وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْعَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَنْ كَثُرَ تَخْلِيطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ).^(١)

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٧٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ١ ص ٤٢٩) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ، وَهُوَ فِي كِتَابِهِ: «الرِّسَالَةِ» (ص ٣٥٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته، لَفْظًا: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحِينَ؛ لِمَجْرَدِ تَفَرُّدِهِمْ عَنِ الثَّقَاتِ، وَغَلَطِهِمْ فِي الْأَفَاطِ الْأَحَادِيثِ.

كَقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «ثِقَّةٌ، ثِقَّةٌ».^(٢)

(١) فَإِنَّ وَجْدَنَا كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِلثَّقَاتِ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ صَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ.

وَأَنْظُرُ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٤)، وَ«جَامِعُ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٧٢ وَ٤٣)، وَ«تَدْرِيبُ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٠٤).

(٢) انْظُرُ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ق/ ١٥٣٦/ ٣)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٢٧٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٣): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُطْلَقُهَا أَحْمَدٌ عَلَى مَنْ يُعْرِبُ عَلَى أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ احْتَجَّ بِابْنِ خُصَيْفَةَ: مَالِكٌ وَالْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الثَّقَاتَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الضَّبْطِ، فَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الثَّقَةِ وَالضَّبْطِ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَوْسَطِهَا، وَبَيْنَهُمْ مَنْ هُوَ فِي أَدْنَاهَا. * وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ ثِقَاتٌ أَحَدُهُمْ أَوْثَقُ مِنَ الْآخَرِ يُرْجَحُ إِلَى حَدِيثِ الْأَوْثَقِ وَالْأَضْبَطِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته فِي «الْإِقْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرَّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَى مَنْ قَدْ تُكَلَّمُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وُقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ. * وَهَذَا الْحَدِيثُ كَمَا سَبَقَ ذَكَرَهُ يَرْوِيهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) فَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتُ فِي ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ».

(١) قُلْتُ: وَلَكِنْ أَحْيَانًا فَقَدْ يُحْكَمُ لِمَنْ هُوَ أَقْلُ ثِقَةً عَلَى الْأَوْثَقِ، وَهَذَا نَادِرٌ.

انظُر: «السُّنَنَ الصُّغْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٦ ص ٥٩).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَطَّلَبُ دِرَاسَةً كَامِلَةً، وَمَثَابِيحَ لِكُتُبِ الرَّوَايَةِ وَالرِّجَالِ الَّتِي تَسْتَدْعِي مَعْرِفَةً وَاسِعَةً، أَوْ إِطْلَاعًا عَلَى عِلْمِ الْعِلَلِ، وَيَزِينُ ذَلِكَ حُسْنَ الْفَهْمِ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي فِي الرَّوَايَاتِ، وَدِقَّةَ الْاسْتِنْتَاكِحِ لِلْوُصُولِ إِلَى تَأْصِيلِ عِلْمِيٍّ؛ لِهَذِهِ الْأَوْهَامِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ الرَّوَاةِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةٍ تَقْدِيئِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ تَعَمَّقُ الْفَهْمَ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصَّدْقُ، وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ -»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ثِقَةٌ رَبَّمَا وَهَمٌ»^(١).

* وَقَدْ خَالَفَ الثَّقَاتَ فِي مُوَافَقَتِهِ لِهَشَامٍ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَنْ الرَّاويَ عَنْهُ سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ وَيُخْطِئُ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) وَغَيْرُهُ، كَمَا سَبَقَ.

* وَخَالَفَهُمَا جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ» وَهَمٌ:

(١) انظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ لِلْمُزَيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥).
(٢) قُلْتُ: وَهُوَ أَيْضًا مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ مِنْ طَرِيقِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذَلِكَ.

قُلْتُ: مَا أَخْرَجَهُ إِلَّا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣): «بَدَمًا عَلَّقَ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: (وَأَمَّا - صَحِيحٌ - مُسْلِمٌ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ). اهـ».

(١) سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ اخْتَلَطَ^(١). رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ وَافَقَ الثَّقَاتَ هُنَا فِي عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، إِلَّا أَنَّهُ أَخْطَأَ: خَطَأً آخَرَ فِي ذِكْرِ زِيَادَةِ أُخْرَى بِلَفْظٍ: (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ)؛ فَجَعَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٢)، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ كَذَلِكَ^(٣).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ١٣ ص ٤٢١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٩)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٧٧)، وَابْنُ مِينَةَ فِي «الإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٢)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٦)، وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ فِي «مَجْلِسٍ مِنْ فَوَائِدِهِ» (ص ٤٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥١)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الرُّوْيَةِ» (ص ١٠٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الحُجَّةِ» (ج ٢

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٩٤)، وَ«مِيزَانَ الإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٦٢).
 (٢) قُلْتُ: وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ أَيضًا فَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ، وَإِنْ كَانَ ثِقَةً إِلَّا أَنَّهُ وَهَمَ بِذِكْرِهِ هُنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَلَطَ، وَلَمْ يُتَابِعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، قَالَ السَّاجِيُّ: صَدُوقٌ، كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: مَا أَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ يَخْلُطُ فِي الْأَحَادِيثِ، كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ٩٤).
 وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٣٩٠): «صَدُوقٌ لَمْ أَرِ لِابْنِ حَزْمٍ فِي تَضْعِيفِهِ سَلْفًا؛ إِلَّا أَنَّ السَّاجِيَّ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ».

قُلْتُ: وَقَدْ اتَّبَعَ ابْنُ حَزْمٍ فِي تَضْعِيفِ: «سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ الْمِصْرِيُّ» الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ.
 انظُرْ: «مُلْحَقَ الْكُؤَاكِبِ النَّبَرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» (ص ٤٦٨).

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُنْتَوَى» (ج ١٨ ص ٧٣): عَنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: (لَكِنْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ مَا هُوَ غَلَطٌ). اهـ

ص (٢٣٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٦٠) وَاللَّالِكَائِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (٨١٨)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣٤٤)، وَفِيهِ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ
أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَشُوا فَيُلْتَوْنَ فِي نَهْرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ الْحَيَاةُ فَيَنْتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا
تَنْبُتُ الْجَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

قُلْتُ: فَوَافَقَ الثَّقَاتُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ بِلَفْظِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، مِمَّا
يَتَبَيَّنُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

* إِذَا فَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، يَذْكُرَانِ الزِّيَادَةَ بِلَفْظِ: (لَمْ يَعْمَلُوا
خَيْرًا قَطُّ)، وَمَرَّةً بِلَفْظِ: (لَمْ يَعْمَلُوا لَهُ عَمَلٌ خَيْرٌ قَطُّ)، وَمَرَّةً بِلَفْظِ: (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ
وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ: يَذْكُرُ الزِّيَادَةَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِلَفْظِ: (بِغَيْرِ
عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا يُعْتَبَرُ اضْطِرَابًا فِي الْمَتْنِ أَيْضًا؛ يَدُلُّ بَأَنَّ الرُّوَاةَ غَيْرَ ضَابِطِينَ لِهَذِهِ
الزِّيَادَاتِ، وَهَذَا يُوجِبُ ضَعْفَ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَكَذَلِكَ فِي ذِكْرِ زِيَادَةِ (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ)، فَتَارَةً تُذَكِّرُ مِنْ قَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ»
(ص ٢٥٦) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ أَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: (هُؤُلَاءِ الْجَهَنَّمِيُّونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ بِغَيْرِ
عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

* فَذَكَرَهَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُبَاشَرَةً، وَكَذَا أَخْرَجَهَا مُسَلِّمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١

ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ.

* وَتَارَةً تُذَكِّرُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مُبَاشَرَةً بِلَفْظٍ: (فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ هُوَ لَا عِتْقَاءَ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)؛ كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٢٢)، وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، وَتَارَةً لَا تُذَكِّرُ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ الْإِضْطِرَابُ بِسَبَبِ عَدَمِ ضَبْطِ الرَّوَاةِ لِلْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَلَقَدْ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي وُجُوهِ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَمِ الشُّذُوزِ وَالْإِضْطِرَابِ فَيَرْجِّحُ لَفْظَ الْحَدِيثِ السَّالِمِ مِنَ الشُّذُوزِ وَالْإِضْطِرَابِ^(١)، عَلَى مَا كَانَ شَاذًا أَوْ مُضْطَرِّبًا^(٢)، وَيَرْجِّحُ مَا كَانَ قَوْلًا صَرِيحًا.

قُلْتُ: فَيَرْجِّحُ مَا اتَّفَقَ الرَّوَاةُ عَلَى لَفْظِهِ؛ أَيْ: لَمْ يُخَالَفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي حُرُوفِهِ، بَلْ نَقَلُوهُ مَرْفُوعًا عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ تَقَارَبَ أَلْفَاظِهِ، عَلَى الْآخِرِ الَّذِي اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ فِي لَفْظِهِ، وَذَلِكَ بَأَن يُخَالَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي أَلْفَاظِهِ.

قَالَ الْفَقِيهَةُ الْقَرَفِيُّ رحمته الله فِي «تَفْصِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٢٤): (وَيَرْجِّحُ مَا رُوِيَ

بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى مَا رُوِيَ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ). اهـ.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَرْجِّحُ الْحَدِيثَ الَّذِي لَمْ يَضْطَرِّبْ مَتْنُهُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي وَقَعَ

فِي مَتْنِهِ اضْطِرَابٌ.^(٣)

(١) لِأَنَّ مَا لَا إِضْطِرَابَ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ حِفْظِ رَاوِيهِ وَضَبْطِهِ.

(٢) وَمَا كَانَ فِيهِ إِضْطِرَابٌ يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حِفْظِ الرَّاوِي، وَعَدَمِ ضَبْطِهِ.

(٣) وَالْحَدِيثُ الْمُضْطَرَّبُ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُرْوَى عَلَى وُجُوهِ يُخَالَفُ بَعْضُهَا بَعْضًا، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى غَيْرِهِ.

* إِذَا لَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتَفُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا؛ فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا، لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّذُوزِ وَغَيْرِهِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ رحمته الله فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٧٠): (لَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبْرٍ، وَحَامِلِ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وَأَشَدِّهِمْ تَوْقِيًّا وَإِتْقَانًا لِمَا يَحْفَظُ وَيَنْقُلُ - إِلَّا وَالْغَلَطُ وَالسَّهْوُ مُمَكِّنٌ فِي حِفْظِهِ وَنَقْلِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ وُصِفَ لَكَ مِنْ طَرِيقِهِ الْغَفْلَةُ وَالسَّهْوُ فِي ذَلِكَ^(١)). اهـ.

(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ^(٢).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ»؛ مُطَوَّلًا: (ج ٣ ص ٩٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (٤٥٨) وَ(٦٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٠٧)، وَفِيهِ: (ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجُوهُ...)، وَلَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قطُّ)؛ مِمَّا يَتَّبِعُونَ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

انظر: «الغاية في شرح الهداية» للسَّخَّاوي (ج ١ ص ٣٢٨)، وَ«النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٥١)، وَ«نُزْهَةُ النَّظَرِ» لَهُ (ص ١٢٧).

(١) كَ«سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهَشَامِ بْنِ سَعْدٍ».

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ٩٤)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٧٠).

وإسناده حسن.

(٣) معمر بن راشد الأزدي، وهو ثقة ثبت. (١)

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (ج ١ ص ٢٣)، وابن خزيمة في «التوحيد»

(ص ٤٨٠) من طريق محمد بن يحيى النيسابوري، وهو ثقة حافظ جليل. (٢)

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ج ٦ ص ٥٣٣)، وفي «السنن

الصغرى» (ج ٨ ص ١١٢) من طريق محمد بن رافع القشيري، وهو ثقة عابد. (٣)

وأخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٥ ص ٣١٤) من طريق سلمة بن شبيب

المسمعي، وهو ثقة. (٤)

وأخرجه الخلال في «السننة» (ج ١ ص ٤٦)، وعبد الله بن أحمد في «السننة»

(ج ١ ص ٣٦٧) من طريق أبي عبد الله أحمد.

كلهم عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به، دون ذكر زيادة: «لم يعملوا خيراً قط».

وإسناده صحيح، وهو المحفوظ؛ لموافقته الثقات.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ج ١١ ص ٤٠٩ و ٤١٠)، ومن طريقه

أحمد في «المسند» (ج ٣ ص ٩٤)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ج ١

(١) انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٩٦١).

(٢) انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٩٠٧).

(٣) انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٨٤٤).

(٤) انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٢٤٧).

ص ٢٩٤)، وَالْجَوْرَقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاكِيرِ» (ج ١ ص ٢٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٨١ وَ ١٨٢)، وَفِي «التَّفْسِيرِ» (ج ١ ص ٤٢٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إثباتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِهِ؛ وَفِيهِ: (قَالَ: فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ نَاسًا لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ). قُلْتُ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِهَذَا الشَّكِّ: (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ)؛ وَبِزِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ)؛ فِيهِ وَهُمْ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامِ الصَّنَعَانِيِّ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً؛ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، وَخَالَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَمْعًا مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَخَالَفَهُ هَذَا الْجَمْعُ وَرَوَوْا الْحَدِيثَ، بِدُونِ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ وَبِدُونِ شَكِّ. * وَلِذَلِكَ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَحَادِيثَ نَبَوِيَّةً بِسَبَبِ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٤١٢): (وَكَانَ مِمَّنْ يُحْطَى

إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ أَصَحُّ.^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «المُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٣٩٣): (لِعَبْدِ

الرَّزَّاقِ أَحَادِيثٌ يَنْفَرِدُ بِهَا، قَدْ أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَبِذَلِكَ تَرَجَّحَ لَنَا رَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، وَتَظْهَرُ جَلِيًّا، أَنَّ رَوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ:

رَوَايَةُ شَادَّةٍ ضَعِيفَةٍ.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٦ ص ١٣٠)، و«الضعفاء الكبير» للعليني (ج ٣ ص ١٠٧).

انظر: «التقريب» لابن حجر (ص ٦٠٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٦ ص ١٣٠)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ١٥٤)، و«تهذيب الكمال» للمزي (ج ١٨ ص ٥٢)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (ج ٣ ص ١٠٧).

* ويؤيد ذلك: بأن الحديث لم يذكر في الشك: (فيقبض قبضة من النار، أو قبضتين)؛ كما في رواية البخاري، ومسلم، وغيرهما: (فيقبض قبضة)؛ بدون الشك.
* وكذلك الرواية التي مررت علينا من جمع من الثقات من طريق عبد الرزاق لم يذكر فيها لفظ: (فيقبض قبضة من النار، أو قبضتين)، ولا لفظ: (لم يعملوا لله خيراً قط).

قلت: فرواية الحديث بالشك شاذة كذلك.

* ويؤيده: بأن الحديث: رواه محمد بن ثور الصنعائي - وهو ثقة - عن زيد بن أسلم به نحوه، دون ذكر: (فيقبض قبضة من النار، أو قبضتين ناساً لم يعملوا لله خيراً قط).

أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (ج ١ ص ١٨٣) من طريق يوسف القاضي قال ثنا محمد بن عبيد قال ثنا محمد بن ثور به.

* ويوسف القاضي توبع.

وأخرجه الأجرى في «الشريعة» (ج ٣ ص ١٢٣٧) من طريق عثمان بن مطر قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ما مجادلة أحدكم يكون له الحق على صاحبه أشد من المؤمنين لربهم عز وجل في إخوانهم الذين دخلوا النار، يقولون: ربنا إخواننا الذين كانوا يصلون معنا،

وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُحْجُونَ، أَدْخِلُوا النَّارَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اذْهَبُوا، فَأَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ حَتَّى يَقُولَ: نِصْفُ مِثْقَالٍ، حَتَّى يَقُولَ خَرْدَلَةٌ، حَتَّى يَقُولَ: ذَرَّةٌ، ثُمَّ يَقُولُ: شَفَعَتِ الْأَخْيَارُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، ثُمَّ يَقْبِضُ قَبْضَةً، أَوْ قَبْضَتَيْنِ مِنَ النَّارِ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ عَثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ الشَّيْبَانِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ كَمَا فِي التَّقْرِيبِ لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ١٤)؛ وَزِيَادَةُ: (أَوْ قَبْضَتَيْنِ مِنَ النَّارِ)، مُنْكَرَةٌ: كَمَا سَبَقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُتَلَبِيُّ فِي «الدِّيْبَاجِ» (ص ١٠٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: قَدْ شَفَعَ الْمَلَائِكَةُ، وَالنَّبِيُّونَ، وَالْمُؤْمِنُونَ، وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، أَوْ قَبْضَتَيْنِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا خَلْقًا كَثِيرًا؛ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخُتَلَبِيُّ؛ قَالَ عَنْهُ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرَ لَهُ مَنَاكِبٌ^(١).

(١) انظُر: «الْمَيَرَانُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ٦٨)، وَ«لِسَانَ الْمَيَرَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٣٤٨).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَفِي كِتَابِهِ «الدِّيَابِحِ» أَشْيَاءٌ مُنْكَرَةٌ^(١)، وَشَيْخُهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي

الْحَارِثِ لَا يُعْرِفُ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِ^(٢).
 قُلْتُ: وَتَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ
 مِثْلِهِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا، وَلَا مُعَلًّا^(٣)، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ
 الشُّذُوزِ، وَالْعِلَّةُ الْخَفِيَّةِ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ أدَلَّةٌ أُخْرَى تُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِشُدُوزِ زِيَادَةَ: (لَمْ
 يَعْمَلُوا لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

قُلْتُ: وَيَرُدُّ النَّاقِدُ بِلَا شَكِّ الْحَدِيثِ إِذَا وَجَدَ مِنْ خِلَالِ خَبْرَتِهِ، أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَلَوْ صَدَرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثِقَةٍ، لِاحْتِمَالِ وَهْمِهِ، أَوْ تَخْلِيطِهِ، أَوْ
 تَلْقِينِهِ، أَوْ خَطِّئِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦):

(الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُدًّا، وَنُسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقٌ
 مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعْتَنَا ثِقَتُهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ
 فِي خَبَرِهِمْ؛ لِأَنََّّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ
 الْأُصُولَ^(٤)، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

(١) «السِّيَرُ» (ج ١٣ ص ٣٤٢).

(٢) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٦٢٠).

(٣) انظر: «نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٢).

(٤) قُلْتُ: كَذَا حَدِيثٌ: لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، فَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ فِي دُخُولِ أَنَاثِ
 الْجَنَّةِ؛ لَمْ يَعْمَلُوا عَمَلًا قَطُّ بَعْدَ دُخُولِهِمُ النَّارَ؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ

أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَفْشَعِرُ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْعَالِبِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمِثْلُ هِشَامٍ وَسُوَيْدٍ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، لَا يَحْتَمِلُونَ تَفَرُّدَهُمْ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ:

(لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لِأَنَّ الرُّوَاةَ الثَّقَاتَ أَخَذُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فَلَا

يُعْتَقَلُ حِفْظُ هَؤُلَاءِ وَحَدَهُمْ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

* وَالْوَهْمُ مَعْنَاهُ: مَا أَخْطَأَ وَغَلَطَ فِيهِ الرَّاوي وَجَهَ الصَّوَابِ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ،

وَعَبْرَهُ ^(١).

وَالْوَهْمُ أَطْلَقَهُ النُّقَادُ: عَلَى خَلَلٍ أَصَابَ الرَّاوي فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، فَهُوَ خَلَلٌ

فِي ضَبْطِ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ.

* وَالْمُقَرَّرُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: إِذَا خَالَفَ الرَّاوي الْجَمَاعَةَ كَانَ حَدِيثُهُ ضَرْبًا

مِنَ الْوَهْمِ، وَسُمِّيَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالشَّاذِّ إِنْ كَانَ مِنْ ثِقَةٍ، وَبِالْمُنْكَرِ إِنْ كَانَ مِنْ

ضَعِيفٍ ^(٢).

وَهَؤُلَاءِ الثَّقَاتُ أَيْضًا: تَابِعَهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهِ، دُونَ ذِكْرِي: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَبِلَفْظِ

(ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجُوهُ،

(١) وَانظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٥٤).

(٢) انظُرْ: «الْمَوْقِفَةُ فِي عِلْمِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ٤٢ و ٧٧).

فِيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا، قَدْ امْتَحَشُوا فَيُلْقُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، أَوْ الْحَيَا؛ فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ مُنْدَةَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦)، وَابْنُ مُنْدَةَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٩٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٩١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٩٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِهِ، بِدُونِ ذِكْرِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).^(١)

قُلْتُ: وَفِيهِ مُتَابَعَةُ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، لِابْنِ وَهَبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ مَعْنِ بْنِ عِمْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٩٠): (وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْمَعَاصِي لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَفَاوُلِ النَّاسِ فِي الْإِيْمَانِ). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «أَعْلَامِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ١٥٥): (فِي هَذَا

الْحَدِيثِ: بَيَانٌ أَنَّ أَهْلَ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ). اهـ.

* وَتَابَعَ مَالِكًا: اثْنَانِ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا

قَطُّ).

(١) وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ الْبَاهِلِيِّ^(١) - وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَّتْ - ثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ

عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رحمته الله بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤١٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي

«الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَفِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٥٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ

وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ بِهِ.

(٢) خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ^(٢) - وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَّتْ - عَنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رحمته الله بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»

(ج ١ ص ٢٥٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٣)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ»

(ج ٢ ص ٨٠٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣٣)، وَالطَّحَّاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ

(١) انظر: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٤٥).

(٢) انظر: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٧).

الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٣٥٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

* وَتَابِعَ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِهِ، بِنَحْوِهِ؛ دُونَ ذِكْرِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٧ و ٨٠٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَحْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٦)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٥): وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ. * وَتَابِعَ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ: جَمَاعَةٌ مِنَ الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ، عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

(١) عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثِ الزَّهْرَانِيُّ^(١) - وَهُوَ ثِقَةٌ - ثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٩ و ٨١٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٦٦٨).

٢) سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ^(١) - وَهُوَ ثِقَةٌ - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ

الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣

ص ٧٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٤١)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢

ص ٨١٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١

ص ٢٥٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

٣) سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ مُخْتَلِطٌ، وَقَدْ وَافَقَ الثَّقَاتَ - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ

أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ»

(ص ٤٨٤)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُسْتَخْبَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٦١)، وَأَحْمَدُ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٠) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْجَرِيرِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْجَرِيرِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ.

٤) عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ^(٢) - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ

الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) انْظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٣٩١).

(٢) انْظُرْ: «التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٧٥٧).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٣)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٥)، وَاللَّاكْأَيْ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَفِيهِ مُتَابَعَةُ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، لِسَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

(٥) أَبُو مَسْلَمَةَ: سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ - وَهُوَ ثِقَةٌ^(١) - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ

الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣

ص ٩٠)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٢٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦١)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٤٠)، وَابْنُ

مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨١٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٨)، وَأَبُو

نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٥)،

وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١

ص ٢٤٨) مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ الْمُفْضَلِ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهِ.

* وَتَابَعَهُ سَلِيمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَفِيهِ: (ثُمَّ يَشْفَعُ

الْأَنْبِيَاءُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا، فَيُخْرِجُونَهُمْ مِنْهَا، قَالَ: ثُمَّ

(١) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٢٤٢).

يَتَحَنَّنُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ عَلَيَّ مَنْ فِيهَا، فَمَا يَتْرُكُ فِيهَا عَبْدًا فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا أَخْرَجَهُ مِنْهَا).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١١)، وَابْنُ أَبِي زَمِينٍ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (١٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٨١)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٩ ص ١١٣)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٥١)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (ج ٢ ص ١١٦)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٢٥)، وَحُسَيْنُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «رَوَائِدِ الزُّهْدِ» (ص ٤٤٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُعَيْقِبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ فِيهِ مَقَالٌ^(١)، وَلَا يَصِحُّ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي «الشَّفَاعَةِ» (ص ١٦٠).

وَانظُرْ: «تَعْجِيلَ الْمَنْفَعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٥٦).

* وَهَؤُلَاءِ الثَّقَاتُ ذَكَرُوا الْحَدِيثَ: بَعْضُهُمْ مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصِرًا؛ بِذِكْرِ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الزِّيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).
* وَهُمْ أَكْثَرُ: فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ بِلَا شَكٍّ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيَّ عَدَمِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ.

قُلْتُ: وَالَّذِينَ ذَكَرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِمْ: غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَوْهَامِهِمْ فَلَا يُحْتَجُّ بِمَا خَالَفُوا فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرُوهَا بِالْفَاطِطِ مُضْطَرِبَةً عِنْدَهُمْ؛ وَهُمْ:

(١) وَسَوْفَ أَذْكَرُ تَخْرِيجَهُ فِي «جُزْءٍ» مُفْرَدٍ.

(١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ الصَّنَعَانِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ وَيُخَالِفُ.

(٢) سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَدَثَانِيُّ، يُخْطِئُ وَيَهْمُ وَيُخَالِفُ.

(٣) هِشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَعَلَّ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ بَعْضَ الزِّيَادَاتِ بِالشُّدُودِ حَتَّى لَوْ رَوَاهَا ثَلَاثَةً،

أَوْ أَكْثَرَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَوْ غَيْرِهِمَا.

* فَقَدْ أَعْلَوْا زِيَادَةَ: (فَصَاعِدًا)، بِالشُّدُودِ، عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢

ص ٨) فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

فَصَاعِدًا)، رَغِمَ أَنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ رَوَاهَا ثَلَاثَةً مِنَ الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ: قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ

السَّرْحِ، وَمَعْمَرٌ.

* وَمِمَّنْ أَعَلَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ: (فَصَاعِدًا): الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله

فَقَالَ: فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٤٠٦): (وَقَدْ أَخْرَجَاهُ - يَعْنِي: حَدِيثَ

عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - مِنْ طُرُقٍ عَنِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، دُونَ قَوْلِهِ: (فَصَاعِدًا)، وَأَرَاهُ هُوَ

الْمَحْفُوظَ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ سَائِرُ الْأئِمَّةِ فِي كُتُبِهِمْ عَنِ بَضْعَةِ عَشْرٍ حَافِظًا، كُلُّهُمْ عَنِ

سُفْيَانَ: بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ...). اهـ.

* وَكَذَلِكَ أَعْلَاهَا الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «جُزْءِ الْقِرَاءَةِ» (ص ٤).

قُلْتُ: فَافْطِنْ لِهَذَا تَرَشُّدَ وَاللَّهِ وَلِيِّ التَّوْفِيقِ.

* فَهَؤُلَاءِ^(١) لَوْهَمِهِمْ ذَكَرُوا الزِّيَادَةَ، فَخَالَفُوا الْجَمَاعَةَ الَّذِينَ رَوَوْا: حَدِيثَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، بِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ. قُلْتُ: وَلَقَدْ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ سَنَدِ الْحَدِيثِ. * فَوَجُوهُ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ حَالِ الرَّاويِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ مِنْ حَيْثُ عَدَالَتِهِ وَضَبْطِهِ. فَإِذَا كَانَ رَاويَ أَحَدِهِمَا مُتَّفَقًا عَلَى عَدَالَتِهِ وَضَبْطِهِ، وَالْآخَرُ مُخْتَلَفًا فِي عَدَالَتِهِ، وَضَبْطِهِ؛ فَيَرْجَحُ الْحَدِيثُ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى عَدَالَةِ رَاوِيهِ، عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي اخْتَلَفَ فِي عَدَالَةِ رَاوِيهِ.

* وَكَذَلِكَ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ مَجْمُوعَةِ الرُّوَاةِ لِضَبْطِهِمْ، أَي: بِاعْتِبَارِ قُوَّةِ السَّنَدِ فِي مَجْمُوعِهِ^(٢)، لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ أَكْثَرُ حِفْظًا وَضَبْطًا مِنَ الْأَقْلِ.

فَيَرْجَحُ مَا رَوَتْهُ الْجَمَاعَةُ مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْقَاسِمِيُّ رحمته الله فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ» (ص ٣٢٣): (التَّرْجِيحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ: فَيَرْجَحُ مَا رَوَاتُهُ أَكْثَرُ عَلَى مَنْ أَقْلُ؛ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ). اهـ.

(١) يَعْنِي: عَبْدَ الرَّزَّاقِ، وَسُوَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ، وَهَشَامَ بْنَ سَعْدٍ.

(٢) وَأَنْظُرِ: «الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٦٣٦)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٩)، وَ«الْمَحْضُولُ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢ ص ٥٥٩)، وَ«قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ٣٢٣)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ص ٢٧٦)، وَ«الْغَايَةَ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٣٧٧)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالْإِبْصَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٢٨٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته فِي «الْإِقْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرَّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَيَّ مَنْ قَدْ تَكَلَّمْ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وُقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ.
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رحمته: (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضِ).^(٢)

* أَي قَارِنْ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَالْفَاظِهِ بَعَيْنٍ فَاحِصَةٍ، وَنَظْرَةٍ نَاقِدَةٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ الصَّحِيحُ مِنْهُ سَنَدًا، وَمَتْنًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رحمته: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ مِئَةِ وَجْهِ، مَا وَقَعْنَا عَلَيَّ الصَّوَابِ).^(٣)

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الْمَمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِزْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَاللَّفْظُ لِلْخَلِيلِيِّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) قُلْتُ: وَالْقَوْمُ يُنْتَوْنَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ شَرِيطٍ، أَوْ كِتَابٍ؛ فَكَيْفَ يُصِيبُونَ الْحَقَّ!.

* ثُمَّ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ: فِي الشَّفَاعَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْأَلْفَاظِ، لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ زِيَادَةِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»؛ رَوَاهَا الثَّقَاتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ مِمَّا يَتَّبِعُنُ شُدُودَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(١) أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١١ ص ٤٤٤)، وَ(ج ١٣ ص ٤١٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٠٤)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (١١٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَحْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٨٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ» (ج ٢ ص ٢٣٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ١٥ ص ١٧٣)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الرُّوْيَةِ» (٣٢ و ٣٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١٣ ص ١٥٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَابْنُ مُنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٦)، وَفِي «الْبَعْثِ» (ص ١٧٦)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «التَّصْدِيقِ» (ص ٦٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ. قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ. قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيَتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ

الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا آتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُحِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَبِهِ كَلَالِيْبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظْمِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَتَحْطَفُ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمْ الْمُؤَبَّقُ^(١) بِعَمَلِهِ وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدَلُ^(٢)، ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ، مِمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدِ امْتَحَشُوا، فَيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ، فَيَقُولُ: لَعَلَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيَصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ قَرِّبْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، وَإِنَّكَ ابْنُ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو، فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتَكَ ذَلِكَ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيُعْطِي اللَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاطِئِقَ أَنْ لَا

(١) قَوْلُهُ ﷺ: (مِنْهُمْ: الْمُؤَبَّقُ)؛ يَعْنِي: الْهَالِكُ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: (وَمِنْهُمْ: الْمُخْرَدَلُ)؛ أَي: الَّذِي قُطِعَ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥٤).

يَسْأَلُهُ غَيْرُهُ، فَيَقْرَبُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا رَأَى مَا فِيهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرُهُ، وَيَلْكَ ابْنُ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلَنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ أَذِنَ لَهُ بِاللَّدْخُولِ فِيهَا، فَإِذَا دَخَلَ فِيهَا قِيلَ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّي، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّي، حَتَّى تَنْقَطِعَ بِهِ الْأَمَانِيُّ، فَيَقُولُ لَهُ: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ).

* قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا.

* قَالَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا يُغَيِّرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: (هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (هَذَا لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ). قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَفِظْتُ: (مِثْلُهُ مَعَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٥٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ

ثَوْرٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١١ ص ٤٤٤)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي

«الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ

فِي «مُتَّقَى الْعَوَالِي» (ص ١٦٦ و ١٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «مَسْأَلَةِ التَّوْحِيدِ وَفَضْلِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ص ٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي

«التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٤٨٨)، وَ(١١٦٤٧)، وَفِي

«السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٨١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٧)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ١٣٩)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٦)،

وَالْأَجْرِيُّ فِي «التَّصْدِيقِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ» (ص ٦٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ج ٢ ص ٢٧٥) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١٣ ص ٤١٩)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٩٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٤٥٧)، وَاللَّيْثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٧٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٥٩)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٤)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١ ص ١٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ثَنَا أَبِي بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧) وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/ ٨٢/ ط) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٠٠) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ قَالَ أَخْبَرَنِي

أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَيَحْمَدَنَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَنْاسٍ (مَا عَمِلُوا مِنْ خَيْرٍ قَطُّ) فَيُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا احْتَرَقُوا فَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ بَعْدَ شَفَاعَةِ مَنْ يَشْفَعُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ رِوَايَةٌ شَادَّةٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ صَالِحَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِاخْتِلَاطِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِمَا خَالَفَ فِيهِ.^(١)

* فَخَالَفَ الثَّقَاتَ الْأَثْبَاتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِذِكْرِ زِيَادَةَ: (مَا عَمِلُوا مِنْ خَيْرٍ قَطُّ)، وَهُمْ: رَوَوْا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بِدُونِ ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، كَمَا سَبَقَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٨٨): «صَدُوقٌ اخْتَلَطَ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رحمته الله فِي «الشَّفَاعَةِ» (ص ١٤٤): (الْحَدِيثُ

ضَعِيفٌ: لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ صَالِحَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ، مُخْتَلِطٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَأَنْتَ تَرَى بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، لَا يَذْكُرُهَا؛ إِلَّا الَّذِي سَاءَ حِفْظُهُ بِسَبَبِ الْإِخْتِلَاطِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يَتَّبِعُنَّ شُدُوزَهَا، وَإِلَّا لِمَاذَا الرُّوَاةُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ؟!

(١) انظر: «الكوكب النيرت» لابن الكيال (ص ٢٥٨)، و«المختلطين» للعلائي (ص ٥٨).

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتُمُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ فَوَاعِدِهَا؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّذُوزِ، وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَلَلِ فِي ضَبْطِ الرَّاويِ لِلْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ قَدْ عَنَّا بِضَبْطِ مُتُونِ السُّنَّةِ نَفْسَهَا أَشَدَّ الْإِعْتِنَاءِ، فَكَانُوا يَعْزُضُونَ مَا يَرِيهِمْ مِنْهَا مِنْ أَلْفَاظٍ، أَوْ رَوَايَاتٍ، وَعَلَى مَا عَلِمُوا مِنْ قَوَاعِدِ شَرْعِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ، أَوْ نُصُوصٍ قَاطِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا خَالَفتِ الْأَلْفَاظُ، أَوْ الرُّوَايَاتُ ذَلِكَ طَرَحُوهَا جَانِبًا، وَحَكَمُوا عَلَى رَاوِيهَا بِالْوَهْمِ، وَلِمَعْرِفَةِ نَمَازِجٍ مِنْ ذَلِكَ يَكْفِي أَحَدُنَا مُطَالَعَةَ كُتُبِ الْعِلَلِ وَالرَّجَالِ، كُلُّ ذَلِكَ صِيَانَةٌ لِلسُّنَّةِ مِنْ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانٍ رحمته فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٧): عِنْدَمَا ذَكَرَ جِهَادَ الصَّحَابَةِ، وَنَقَدَهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَقَبُولَهُ: (ثُمَّ أَخَذَ مَسْلَكَهُمْ - أَي: الصَّحَابَةِ - وَاسْتَنَّ لِسُنَّتِهِمْ، وَاهْتَدَى بِهَدْيِهِمْ، فِيمَا اسْتَنُوا مِنَ التَّيَقُّظِ فِي الرُّوَايَاتِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ). اهـ.

(١) وَمِنْ هُنَا نَشَأَ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ لَهُ أُسُسُهُ، وَقَوَاعِدُهُ، وَرِجَالُهُ الَّذِي يَعْنِي بَسْطِ الثَّقَاتِ، وَبَيَانِ الْوَهْمِ الْوَاقِعِ فِي رَوَايَاتِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ عَادَةً يَتَلَقُّونَ أَحَادِيثَ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ بِالْقَبُولِ، وَالتَّسْلِيمِ طَهَّرَتْ مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ جَلَالَهُ الْمُسْتَعْلِ بِهَذَا الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَّةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَأِ، فَيَحْمَلُ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَأٌ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّرْعُ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعُظْمَةِ» مُطَوَّلًا (ص ١٣٦ و ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ. وَفِيهِ: (وَلَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ أَحَدٌ عَمِلَ لِلَّهِ خَيْرًا قَطُّ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: بَقَيْتُ أَنَا، وَأَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، ثُمَّ يُدْخِلُ كَفَّهُ فِي جَهَنَّمَ، فَيُخْرِجُ مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ أَحَدًا إِلَّا هُوَ).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَعَلَّ فِي الظَّاهِرِ أَنَّهُ تَضْعِيفٌ، وَصَوَابُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، كَمَا فِي: «الْمَطْبُوعَةِ الْأُخْرَى»، لِكِتَابِ «الْعُظْمَةِ» (ج ٣ ص ٨٢٢) بِرَقْمِ (٣٨٦)، وَكَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ (ج ٣ ص ٨٣٨) بِرَقْمِ (٣٨٧).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، أَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨٣) بِرَقْمِ (٢٧٣)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعُظْمَةِ» (ج ٣ ص ٨٣٨) بِرَقْمِ (٣٨٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (ص ٨٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا صَوَّبْنَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَسَنَدُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ لِجَهَالَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، وَضَعْفِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعِ الْمَدَنِيِّ،^(١) وَرَجُلٍ لَمْ يُسَمَّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ، وَهُوَ يُعْرَفُ بِحَدِيثِ الصُّورِ.

وَأَنْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (ج ١ ص ٢٦٠)، وَ«الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٢٧٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، مُنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ» (ص ٥٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ

رَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، مُنْكَرٌ.

وَأَنْظُرُ: «الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٢٦).

(٢) وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُطَوَّلًا (ج ١٣ ص ٤٧٣ وَ ٤٧٤)، وَمُسْلِمٌ فِي

«صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١١٣١)، وَأَبُو عَوَانَةَ

فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٦٦)،

وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٥ ص ٥٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١

ص ٢٦١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٣٥٠)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢

ص ٨٤١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٥٧)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ

الْكَمَالِ» (ج ٢٨ ص ٢٤١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٤٢)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٧٧)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ

قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨٩) مِنْ طَرِيقِ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هَلَالٍ

الْعَنْزِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَذَهَبْنَا

مَعَنَا بِثَابِتِ الْبُنَانِيِّ إِلَيْهِ، يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافَقْنَاهُ

يُصَلِّي الصُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ

شَيْءٍ أَوْلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هُوَ لَاءِ إِخْوَانِكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ،

جَاؤُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَن حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ ﷺ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجٌ^(١) النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشفع^(٢) لنا إلى ربك، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن^(٣)، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى فإنه كليم الله، فيأتون موسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسى فإنه روح الله وكلمته^(٤)، فيأتون عيسى فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد ﷺ، فيأتونني، فأقول: أنا لها، فأستأذن^(٥) على ربي فيؤذن لي، ويلهمني محامد^(٦) أحمدة بها لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر^(٧) له ساجداً، فيقال: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فانطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد ثم أخرج له ساجداً، فيقال: يا

(١) مَاج النَّاسُ: اضْطَرَبُوا، وَاخْتَلَطُوا.

(٢) يُقَالُ: «شَفَعْتُ» مِنْ التَّشْفِيعِ، وَهُوَ تَفْوِيضُ الشَّفَاعَةِ إِلَيْهِ وَالْقَبُولُ مِنْهُ. (حَرَدَلَةٌ)؛ أَي: مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْحَرَدَلَةُ وَاحِدَةٌ: الْحَرْدَلُ، وَهُوَ بَتُّ صَغِيرِ الْحَبِّ، وَهَذَا تَمَثِيلٌ لِلْقَلَّةِ.

(٣) «خَلِيلُ الرَّحْمَنِ»: هُوَ الَّذِي أَحَبَّهُ مَحَبَّةً كَامِلَةً، لَا تَقْصُ فِيهَا، وَلَا خَلَلَ.

(٤) «رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ»: أَيِ الَّذِي خَلَقَهُ مُبَاشَرَةً بِكَلِمَةٍ مِنْهُ دُونَ وَاسِطَةٍ أَوْ ب.

(٥) «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي»: أَتَوَسَّلُ إِلَيْهِ أَنْ يَأْذَنَ لِي بِالشَّفَاعَةِ.

(٦) «يُلْهِمُنِي مَحَامِدَ»: يُلْقِي فِي نَفْسِي مَعَانِي لِلْحَمْدِ لَمْ تُسَبِّحْ لِي.

(٧) «أَخْرُ»: أَسْقَطُ عَلَى وَجْهِي.

انظُرْ: «فَتَحَّ البَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٤٧٥ و ٤٧٦)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢٠ ص ٣٦١

و ٣٦٢)، وَ«إِرْشَادَ السَّارِي» لِلْقُسْطَلَانِيِّ (ج ١٥ ص ٥٤٩ و ٥٥٢).

مُحَمَّدُ ارْفَعَ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي
 أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلَقَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلَقَ
 فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ آخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ
 رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ:
 انْطَلَقَ فَأَخْرَجَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجَهُ مِنَ
 النَّارِ، فَانْطَلَقَ فَأَفْعَلُ).

فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ
 مُتَوَارٍ^(١) فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ، فَحَدَّثْنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ
 فَأَذَنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا
 حَدَّثْنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهِ^(٢)، فَحَدَّثْنَا بِالْحَدِيثِ، فَأَنْتَهَى إِلَيَّ هَذَا الْمَوْضِعَ، فَقَالَ:
 هِيهِ، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي، وَهُوَ جَمِيعٌ^(٣)، مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً، فَلَا
 أَدْرِي أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا^(٤)، قُلْنَا يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدَّثْنَا: فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ
 عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثْكُمْ، حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثْتُمْ بِهِ، وَقَالَ: (ثُمَّ أَعُوذُ
 الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ آخِرُ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعَ رَأْسَكَ، وَقُلْ

(١) «مُتَوَارٍ»: مُخْتَفٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ الطَّائِفِيِّ الْبَصْرِيِّ، خَوْفًا مِنَ الْحَجَّاجِ، «بِالْحَسَنِ» الْبَصْرِيِّ.

(٢) «هِيهِ»: زِدْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) «وَهُوَ جَمِيعٌ»: مُجْتَمِعٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي بَلَغَ أَشُدَّهُ، أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ شَابًّا حِينَ حَدَّثَهُ بِذَلِكَ.

(٤) «تَتَكَلَّمُوا»: تَعْتَمِدُوا عَلَى الشَّفَاعَةِ فَتَتْرَكُوا الْعَمَلَ.

انظر: «إِرْشَادَ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ١٥ ص ٥٥٣).

يُسْمَعُ، وَسَلُّ تُعْطَى، وَاشْفَعُ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فَيَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَفِي رِوَايَةٍ مَعْبَدِ
بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ،
لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ
الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٢ و ٢٧٣)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٢٥٣)؛ مُطَوَّلًا مِنْ
طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه: مَرْفُوعًا، وَفِيهِ بَلْفُظٌ (فَيُقَالُ: أَخْرَجَ مِنْ
النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٤)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ»
(ص ٥٠٢)، وَالضُّيَاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٢)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي
«الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَالذَّارِمِيُّ
فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٣٠)،
وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ
يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه:
مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: (فَيَقُولُ: أَذْهَبَ إِلَيَّ أُمَّتِكَ فَمَنْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ
مِنَ الْإِيمَانِ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ فَأَذْهَبُ، فَمَنْ وَجَدَتْ فِي قَلْبِهِ ذَلِكَ، أَدْخَلْتُهُمُ الْجَنَّةَ، وَفُرِعَ
مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَأَدْخَلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي النَّارَ مَعَ أَهْلِ النَّارِ، فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ: مَا

أَغْنَى عَنْكُمْ، إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بِعِزَّتِي
لَأُعْتَقَنَّهُمْ مِنَ النَّارِ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ اِمْتَحَسُوا، فَيَدْخُلُونَ فِي نَهْرِ
الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِيهِ، كَمَا يَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي غُثَاءِ السَّيْلِ).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٧): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ عَنِ

ابْنِ الْهَادِ.

وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي «إثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٦): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ

أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ زِيَادِ
النَّمِيرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي

«الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ص ٣٥٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٤)،

وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤

ص ١٧٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣

ص ١٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الزُّهْدِ» (٨٥١)،

وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٢٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَقُولُ اللَّهُ: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ

الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ

مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، أَخْرَجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

* وَتَابَعَهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِي، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ فَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٣٩٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٤٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١١٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٩١)، وَفِي «التَّفْسِيرِ» (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٤٨٧)، وَ(ج ٢ ص ١١٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٥)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٩٠ و ٢٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٣)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧١)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٩)، وَفِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٣ ص ٩٠)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٦٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٦٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (ص ٣٧٨)، وَفِي «الزُّهْدِ» (٨٤٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٣٣٨)، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «ثَلَاثَةِ مَجَالِسَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٢٠٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٥٠)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُسْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (ص ٣٥٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٠٥ و ٣٣١ و ٣٥١)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٥٢)، وَاللَّكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٩٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٢)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٣٩٤)؛ بِلَفْظٍ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ:

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٣٠٠) مُخْتَصَرًا، وَالْأَجْرِيُّ فِي

«الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٢٨) مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٠٠) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ

قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

* وَتَابَعَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٧ ص ٢٤٩

و ٢٥٠) مِنْ طَرِيقِ حَرْبِ بْنِ مَيْمُونِ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ: (فَقَدْ وَرَدَ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، حَدِيثُ

الشَّفَاعَةِ؛ إِلَّا أَنَّ هَذَا فِيهِ أَلْفَاظٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (هَذَا

الْحَدِيثُ يَجْمَعُ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صلوات الله عليه؛ لِأَهْلِ الْجَمْعِ، حَتَّى يُرِيحَهُمْ مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي بَلَّغُوا

فِيهِ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ شَفَاعَتَهُ لِأَهْلِ

الدُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٦): (وَفِي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْفَعُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٥): (وَقَدْ ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا، أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ بِذُنُوبِهِ، غَيْرَ أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَبْقَى فِيهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَالَّذِي تَلَحُّقُهُ الشَّفَاعَةُ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يُعَذَّبَ أَصْلًا غَيْرُ مَعْلُومٍ فَالذَّنْبُ خَطَرُهُ عَظِيمٌ، وَشَأْنُهُ جَسِيمٌ وَرَبُّنَا غَفُورٌ رَحِيمٌ، عِقَابُهُ شَدِيدٌ أَلِيمٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ عَمِلُوا أَعْمَالًا، لَكِنْ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ، ثُمَّ أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ عَلَى مَا عِنْدَهُمْ مِنْ إِيْمَانٍ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ الْوَأْفِيَّةِ» (ص ١١٢): (وَمِنْ قَوْلِهِمْ - يَعْنِي: أَهْلَ السُّنَّةِ - إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُشْفَعُ نَبِيَّهُ ﷺ، وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَصَحَابَتَهُ، وَمَنْ يَشَاءُ مِنْ صَالِحِ عِبَادِهِ، فِي عُصَاةِ أَهْلِ مِلَّتِهِ، وَيَخْرُجُ بِشَفَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ قَوْمٌ: بَعْدَ مَا امْتَحَسُوا فِيهَا وَصَارُوا حُمَمًا، وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَيُغْسَلُونَ فِي مَاءِ الْحَيَاةِ فَتَنْبُتُ لِحُومُهُمْ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، عَلَى مَا أَتَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحَاحُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ١٤٨): (وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ ﷺ؛ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ، فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَ سَائِرِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنْكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْخَوَارِجِ وَالزُّيْدِيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رحمته الله فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ» (ص ٩٠):
 «أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنْ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ
 قَوْمًا مِنَ النَّارِ، بَعْدَ أَنْ صَارُوا حُمَمًا». اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «إثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٠): (نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ
 تَعَالَى يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى وَزَنْ دَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ بِرَحْمَتِهِ، وَكَرَمِهِ، وَشَفَاعَةِ
 نَبِيِّهِ ﷺ، وَغَيْرِ ذَلِكَ). اهـ.

٣) وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٨)، وَابْنُ شَازَانَ فِي
 «حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ» (ص ١٠٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ
 فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٣٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ
 جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَفِيهِ: (ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ
 قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ،
 وَيُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ
 حُرَاقُهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ»
 (ص ٤٠٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٦ و ٤٦٧)، وَاللَّاكِنَايُ فِي
 «الإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٢ و ١٠٩٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٤٥)،
 وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٢ ص ١٧٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيْمَانِ» (ج ١
 ص ٢٩٤)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَفِي «الإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٢)،

وَابْنُ سَمْعُونَ فِي «الْأَمَالِي» (ص ١٨٩)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأُذُنِهِ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ نَاسًا مِنَ النَّارِ فَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» (ج ١ ص ٢٦٣) مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٦٣٩ وَ ٢٦٤٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٢٥) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ تُوْبِعَ، كَمَا سَبَقَ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى شُدُوزِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ جَمِيعَهَا مِنْ جِهَةِ مَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ.

* ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتَفُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا، فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا، لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُوزِ وَغَيْرِهِ. قُلْتُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا زِيَادَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ فِي عَدَمِ ذِكْرِهَا مُحْكَمَةٌ.

* وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ فِي: «الصَّحِيحِ» مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، كَمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، غَيْرَ أَنَّ فِي هَذَا الْأَفَاطِ لَيْسَ فِيهَا كَلِمَةُ «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، وَ(بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)، وَ(بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

* وَهَذَا مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، مِمَّا لَهُ صِلَةٌ بِالْبَابِ مِنْ أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَإِلَّا أَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ كَثِيرَةٌ، وَأَنَا اقْتَصَرْتُ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنَ الْأَفَاطِ الْبَابِ، وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لِعِظَمِ الْفَائِدَةِ الْمُتَرْتَبَةِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ. قُلْتُ: فَكَذَلِكَ هَذِهِ الشُّوَاهِدُ ذَكَرَهَا الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ فِي أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَهِيَ رِوَايَاتُ الْجَمَاعَةِ، وَرِوَايَاتُ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً.

* إِذَا يَسُوعُ لَنَا وَيَدْفَعُنَا إِلَى الْقَطْعِ، وَالْجَزْمِ بَعْدَ صِحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تُعْتَبَرُ مِنَ الْأَفَاطِ الَّتِي تُنْكَرُ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣)، بَعْدَ مَا عَلَّقَ عَلَى: «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَالَ: (وَأَمَّا - صَحِيحٌ - مُسْلِمٍ فَبَيْنَهُ الْأَفَاطُ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَعَلَى فَرَضِ صِحَّةِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فَهِيَ تُعْتَبَرُ مِنَ الزِّيَادَاتِ الْمُجْمَلَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، لِأَنَّ أَحَادِيثَ الشَّفَاعَةِ جَاءَتْ مُجْمَلَةً

وَمُفَسَّرَةً، وَمُخْتَصِرَةً وَمُتَقَصِّصَةً، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ حُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «كِتَابِ التَّوْحِيدِ» فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ، وَعَلَيْهِ فَتُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الْمُجْمَلَةُ عَلَى الْمُفَسَّرَةِ، طَالَمَا أَنَّ الْجَمْعَ مُمَكِّنٌ مِنْ جِهَةِ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ٦٠٢): (فَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ رُبَّمَا اخْتَصَرُوا أَخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا حَدَّثُوا بِهَا، وَرُبَّمَا اقْتَصَوْا الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ، وَرُبَّمَا كَانَ اخْتِصَارُ بَعْضِ الْأَخْبَارِ، أَنَّ بَعْضَ السَّامِعِينَ، يَحْفَظُ بَعْضَ الْخَبَرِ، وَلَا يَحْفَظُ جَمِيعَ الْخَبَرِ، وَرُبَّمَا نَسِيَ بَعْدَ الْحِفْظِ بَعْضَ الْمَتْنِ، فَإِذَا جُمِعَتِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا، عِلْمَ حِينِيذٍ جَمِيعِ الْمَتْنِ وَالسَّنَدِ، وَدَلَّ بَعْضُ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضٍ، كَذِكْرِنَا أَخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ فِي كُتُبِنَا، نَذَكُرُ الْمُخْتَصَرَ مِنْهَا، وَالْمُتَقَصِّصَ مِنْهَا، وَالْمُجْمَلَ وَالْمُفَسَّرَ، فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ هَذَا الْبَابَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ تَعَاطِي عِلْمِ الْأَخْبَارِ، وَلَا ادِّعَاؤُهَا). اهـ.

قُلْتُ: وَالنَّاظِرُ فِي أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ يَجِدُ هَذَا بِجِلَافٍ، بَلْ لَا تَكَادُ تَرَى حَدِيثًا فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِلَّا وَفِيهِ إِجْمَالٌ، أَوْ إِبْهَامٌ^(٢)، وَالْمَوْفِقُ مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٠١): (فَالْمُجْمَلُ: الشَّأْنُ فِيهِ طَلَبُ الْمُبَيِّنِ، أَوْ التَّوَقُّفُ). اهـ.

(١) وَالْغَالِبُ فِي خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ فِي فِقْهِ هَذَا الْبَابِ، هُوَ عَدَمُ جَمْعِ طُرُقِ أَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَإِدْرَاكِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

(٢) وَلِذَلِكَ يَجِبُ تَجَنُّبُ الْحُكْمِ فِي الْفِقْهِ؛ بِأَحَادِيثِ مُجْمَلَةٍ، إِلَّا بِأَدَلَّةٍ مُفَسَّرَةٍ لَهَا تَبْيِينُ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِيهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: (يَجْتَنِبُ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْفِقْهِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ: الْمُجْمَلَ وَالْقِيَاسَ).

* ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٦٠) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيِّ.

قُلْتُ: بَلِ الْمُجْمَلُ مَا لَا يَكْفِي وَحْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا حَقًّا^(١).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٤ ص ٦٣٧): (فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا،

فَإِنْ وُجِدَ فِي الشَّرِيعَةِ مُجْمَلٌ، أَوْ مُبْهَمٌ الْمَعْنَى، أَوْ مَا لَا يُفْهَمُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُكَلَّفَ بِمُقْتَضَاهُ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِالْمَحَالِ، وَطَلَبٌ مَا لَا يُنَالُ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا الْإِجْمَالَ فِي

الْمُتَشَابِهِ^(٢) الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ٧]. اهـ.

* وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّرْعِيَّ مِنَ الْخِطَابِ الْوَارِدِ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ تَفْهَمُ مَا

لَهُمْ، وَمَا عَلَيْهِمْ، مِمَّا هُوَ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ بَيْنًا

وَاضِحًا لَا إِجْمَالَ فِيهِ وَلَا اشْتِبَاهَ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ بِحَسَبِ هَذَا الْقَصْدِ اشْتِبَاهٌ وَإِجْمَالٌ

لِنَاقِضِ أَصْلِ مَقْصُودِ الْخِطَابِ، فَلَمْ تَقَعْ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ مِنْ جِهَةِ رَعْيِ الْمَصَالِحِ

تَفْضُلًا، أَوْ انْحِتَامًا، أَوْ عَدَمِ رَعْيِهَا إِذْ لَا يُعْقَلُ خِطَابٌ مَقْصُودٌ مِنْ غَيْرِ تَفْهِيمِ مَقْصُودٍ.^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٣٢٨): (إِذْ قَدْ تَبَيَّنَ فِي

بَابِ الْإِجْمَالِ وَالْبَيَانِ، أَنَّ الْمُجْمَلَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ

يَقَعَ بَيَانُهُ بِالْقُرْآنِ الصَّرِيحِ، أَوْ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، أَوْ بِالْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ، أَوْ لَا، فَإِنْ

وَقَعَ بَيَانُهُ بِأَحَدِ هَذِهِ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّابِهِ، وَهُوَ الْإِضَافِيُّ وَإِنْ لَمْ

(١) انظُر: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٣٩١).

(٢) انظُر: لِلْفَائِدَةِ الْمَوْفَقِ السَّلِيمِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ: «الْقَوَاعِدُ الْحَسَنَةُ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ

(ص ٧٠ - ٧١)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٩٤ وَ ٢٩٥ وَ ٣٠٤).

(٣) انظُر: «الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ١٤٠).

يَقَعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْكَلَامُ فِي مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ تَسْوَرٌ عَلَى مَا لَا يُعْلَمُ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٣٨٦): (وَقَدْ قَالَ

كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ^(١): إِنَّ الْمُحْكَمَ مَا يُعْمَلُ بِهِ، وَالْمُتَشَابِهَ مَا يُؤْمَنُ بِهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ). اهـ.
* وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ مُبَيَّنًا بِقَوْلِهِ، وَفِعْلِهِ، وَإِقْرَارِهِ؛ لِمَا كَانَ مُكَلَّفًا بِذَلِكَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

قُلْتُ: فَكَانَ ﷺ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ^(٢).

* وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَالْمُرَاعَى هَا هُنَا، مَوَاضِعُ طَلَبِ الْبَيَانِ الشَّافِي الْمُخْرِجِ عَنِ الْإِنْجِرَافِ عَنِ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ، لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالرَّادُّ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيرَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَبَيَّنَ مَا تَقَرَّرَ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِيهَا حَتَّى يَظْهَرَ مِنْهَا الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يُرَعَى مَا يَرْجَعُ إِلَى مَعْنَى صَحِيحٍ فِي الْإِعْتِبَارِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ الْمُؤَوَّلُ قَابِلًا لَهُ بِحَسَبِ لُغَةِ الْعَرَبِ - كَمَا بَيَّنَّ ابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ - جَارِيًا ذَلِكَ عَلَى سَنَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاللَّفْظُ إِذَا كَانَ قَابِلًا بِحَسَبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ فَالْحَمْلُ عَلَى اللُّغَةِ أَوْلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى غَيْرِهَا.

(١) انظر: الأَثَارَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٣ ص ١٨٥ - ١٨٦).

(٢) انظر: «الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ٧٣) فِي الْبَيَانِ وَالْإِجْمَالِ.

* فَيَحْمَلُ لَفْظُ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، عَلَى الْعَمَلِ الْيَسِيرِ^(١) لِصِحَّةِ الْمَعْنَى فِي الْإِعْتِبَارِ بِأَنْ يَكُونَ مُتَّفِقًا مَعَ الشَّرِيعَةِ، قَابِلًا لَهُ بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِهِ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي النُّصُوصِ الْأُخْرَى.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦٢١): (وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ، أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا، وَلَا «صَلَاةً»، وَلَا «زَكَاةً»، وَلَا «صِيَامًا»، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ [أَوْ] لَا لِأَجْلِ أَنْ اللهُ أَوْجَبَهَا، مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يَصْدُقَ الْحَدِيثَ، أَوْ يَعْدَلَ فِي قَسْمِهِ وَحُكْمِهِ، مِنْ غَيْرِ إِيمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ، وَأَهْلَ الْكِتَابِ يَرُونَ وَجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مَعَ عَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِجَابَتِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٦١١): (وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللهُ فَرَضَ عَلَيْهِ: «الصَّلَاةَ»، وَ«الزَّكَاةَ»، وَ«الصِّيَامَ»، وَ«الْحَجَّ»، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لَهُ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ

(١) وَيُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ فِي الْعَمَلِ. وَذَلِكَ لِضَعْفِ إِيمَانِهِمْ بِسَبَبِ مُبَالِغَتِهِمْ، وَإِسْرَافِهِمْ فِي فِعْلِ الْمَعَاصِي.

(٢) قُلْتُ: وَمَنْ تَرَكَ اللَّفْظَ الظَّاهِرَ الصَّرِيحَ الْمُفَسَّرَ، فَهُوَ تَرَكَ الدَّلِيلَ لِغَيْرِ شَيْءٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَبَاطِلٌ، لِأَنَّ لَا يَلْزَمُ نَفْسَهُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، فَيَبْطُلُ الرَّاجِحُ جُمْلَةً اعْتِمَادًا عَلَى الْمَرْجُوحِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

نَفَاقٍ فِي الْقَلْبِ، وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيمَانٍ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ السُّجُودِ الْكُفَّارِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته الله فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٣٥): (اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ: وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ. وَلَا تُجْزَى مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ.

* فَإِذَا كَمَلْتَ الْخِصَالَ الثَّلَاثُ كَانَ مُؤْمِنًا. فَالْأَعْمَالُ بِالْجَوَارِحِ تَصَدِيقٌ عَنِ الْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ.

* فَمَنْ لَمْ يَصْدُقِ الْإِيمَانَ بِعَمَلِهِ، وَبِجَوَارِحِهِ مِثْلَ: «الطَّهَّارَةَ»، وَ«الصَّلَاةَ»، وَ«الزَّكَاةَ»، وَ«الصِّيَامَ»، وَ«الْحَجَّ»، وَ«الْجِهَادَ» أَشْبَاهَ لِهَذِهِ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ الْمَعْرِفَةَ وَالْقَوْلَ، دُونَ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ تَنْفَعُهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ١٨٧): (وَبِالْجُمْلَةِ: فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُوَافِقُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ وَيُطَابِقُهَا: هُوَ التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ.

(١) وَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَصْلِ مُعْتَبَرٍ فِي صُلْبِ الْعِلْمِ، لِقَطْعِ النِّزَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ إِنَّمَا هِيَ بَيَانٌ وَهُدًى.

* وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُخَالِفُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ هُوَ التَّأْوِيلُ

الْفَاسِدُ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَعَلَى فَرَضٍ صِحَّةٍ زِيَادَةٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)^(١)، لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى

أَنَّ هُوَ لَاءٌ تَرَكُوا الْعَمَلَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ.

لِأَنَّ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ضَمَّنَ بَاقِيَ الطَّرْقِ، وَالرَّوَايَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ

الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

* وَمِنْ هُنَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ نُّصُوصِ الْقُرْآنِ

الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا، وَمَعْرِفَةُ طُرُقِ دَلَالَةِ النَّصِّ عَلَى الْمَعَانِي

الصَّحِيحَةِ الْوَاضِحَةِ الدَّلَالَةِ.

لِأَنَّ مِهْمَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ اقْتِبَاسُ الْأَحْكَامِ مِنْ أَصُولِهَا، وَعَمَلُهُمْ يَتَطَلَّبُ فِقْهَ

النَّصِّ، وَفَهْمَهُ الْفَهْمَ الصَّحِيحَ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ لَهُ اسْتِنْبَاطُ الْحُكْمِ مِنَ النَّصِّ؛ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ

الْمَعْنَى الصَّحِيحَ، وَعَرَفَ مَرْمَى اللَّفْظِ وَمَدْلُوهُ.

* وَفَهْمُ النَّصِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَلْفَافِ الْوَاضِحَةِ الْبَيِّنَةِ فِي النُّصُوصِ

الْأُخْرَى، وَيَبَانِهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَمَا تُدُلُّ عَلَيْهَا أَلْفَاظُهَا مُجْمَلَةً، أَوْ مُفَسَّرَةً.

فَلَيْسَتْ الْأَلْفَافُ فِي النُّصُوصِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْوُضُوحِ وَالْخَفَاءِ، فَهِيَ

تَتَمَاوَتْ دَرَجَتُهَا وَوُضُوحُهَا.

(١) وَحَمَلَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ، وَمِنْهَا: الصَّلَاةُ، وَتَرْكُ مُطْلَقِ الْعَمَلِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، كَمَا

سَوْفَ يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَقَدْ يُعْرَفُ الْحُكْمُ مِنْ صَرِيحِ عِبَارَةِ النَّصِّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ إِشَارَةِ النَّصِّ الَّتِي تُوَمِّئُ إِلَى الْمَعْنَى، أَوْ مِنْ طَرِيقِ دَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ بِتَقْدِيرِ لَفْظٍ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ النَّصُّ صَرِيحًا فِي الْحُكْمِ أَوْ لِي بِالْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ الصَّرِيحِ، فَيُحْكَمُ بِالْمُصْرَحِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ.

* ثُمَّ إِنَّ اللَّفْظَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى قَدْ يَكُونُ مُفَسَّرًا فِي نَصِّ آخَرٍ مَقْصُورًا عَلَى حُكْمٍ مَا، أَوْ حُكْمٍ مُعَيَّنٍ فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِجَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي الْحُكْمِ؛ فَيُحْكَمُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ عَلَى إِفَادَةِ الْمَعْنَى الْمُبْتَدَأِ لِجَمَلِ نَصِّ، أَوْ نَصِّينَ، أَوْ أَكْثَرَ.^(١)

قُلْتُ: وَلَا يُحْكَمُ بِالنَّصِّ الْمُجْمَلِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ الْمُبْتَدَأِ لَهُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ بِدَلِيلٍ، فَصَرَفَهُ إِلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ أَوْلَى.^(٢)

* إِذَا فَيَلْزَمُ مِنْ تَفْسِيرِ لَفْظٍ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، بِالنُّصُوصِ الْأُخْرَى الْمُبْتَدَأِ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ وَالَّذِي يُؤَهِّلُهُمْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالَّذِي أَوْصَلَهُمْ إِلَى هَذَا الْحَالِ ازْتِكَابُهُمُ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةَ مِمَّا أَوْصَفَ إِيمَانَهُمْ حَتَّى اسْتَحَقُّوا الْعَذَابَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّارِ.

(١) وَلِهَذَا وَضَعَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ مِنَ الْفَوَاعِدِ وَالصَّوَابِطِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُسْتَمَدَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِضَبْطِ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ، وَالْمُبْتَدَأِ، وَالْمُسْتَبْتَهَةِ، وَالْوَاضِحَةِ.

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣٤ ص ٤٣)، وَ(ج ٣١ ص ١٣٨)، وَ«الْفَقِيهَةَ وَالْمُتَّفَقَةَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١

ص ١١١)، وَ«رَوْضَةَ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ١٩٤)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٣

ص ٤٧٤)، وَ«مُذَكَّرَةَ» الشَّنْفِيطِيِّ (ص ٢٣٥).

* فَالْفَافُ الْأَحَادِيثِ قُبِدَتْ بِحَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَلْفَافُهَا تَدُلُّ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، مَا لَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ.

* فَدَلِيلٌ دَلَّ عَلَى مُجْمَلٍ وَهُوَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَلَكِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ الْيَسِيرِ الَّذِي أَوْصَلَ بَعْضَهُمْ إِلَى أَنْ يَكُونَ إِيمَانُهُ كَ «شَعِيرَةٍ»، وَبَعْضَهُمْ كَ «خَرْدَلَةٍ»، وَبَعْضَهُمْ كَ «ذَرَّةٍ»، وَاتَّحَدَتْ الْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ فَكَانَتْ هِيَ الْأُولَى.

قُلْتُ: فَيَحْمَلُ هُنَا الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُفَسِّرِ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي: «أُصُولِ الْفِقْهِ»، لِأَنَّ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْحَمْلِ، إِذْ لَا تَنَافِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا^(١)، بَلْ مِنَ الْمُنَاسِبِ حَمْلُ لَفْظِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، عَلَى الْأَلْفَافِ الْأُخْرَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْعَمَلِ الْيَسِيرِ مِنَ الْخَيْرِ، كَمَا فِي حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ نَفْسِهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

وَأَمَّا أَنْ يَحْكُمَ بِالْمُجْمَلِ مَعَ وُجُودِ الْمُفَسِّرِ، فَهَذَا عَيْنُ الْغَلَطِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا تَحْكَمٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةً أَكْثَرَ وَضُوحًا، وَبَيَانًا مِنَ النَّصِّ الظَّاهِرِ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

(١) فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا، وَيُبْنَى الْأُخْرَى عَلَيْهِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ مَأْمُورًا بِهِ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ، فَكَانَ أَوْلَى بِأَنْ يُجْعَلَ فَاعِلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ كَثِيرًا، أَوْ قَلِيلًا أَصْلًا؛ لِيَكُونَ لِلْأَصْلِ فَائِدَةٌ، وَيُبْنَى الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

* فَهُوَ يُزِيلُ الْخَفَاءَ الْمُحِيطَ بِاللَّفْظِ، وَيُزِيلُ إِجْمَالَهُ، وَيَجْعَلُهُ وَاضِحًا لِلْحُكْمِ بِهِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ.

وَالْمُحْكَمُ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ بِصِغْتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةً وَاضِحَةً، لَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، وَلَا غَيْرَهُ.

قُلْتُ: وَاللَّفْظُ الْمُحْكَمُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا، دُونَ تَرَدُّدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَعْنَاهُ.^(١)

* إِذَا فَالَنْصُ الْمَفْسَّرُ، وَالْمُحْكَمُ يُوجِبَانِ الْحُكْمَ قَطْعًا، وَيَقِينًا، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْأَوْضَحِ وَالْأَقْوَى أَوْلَى وَأَحْرَى، لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ بِحَمْلِ ظَاهِرِ النَّصِّ عَلَى احْتِمَالِهِ الْآخَرَ الْمُوَافِقَ لِلنَّصِّ الْمَفْسَّرِ^(٢)، الْمُبِينِ لِلْمُشْكِلِ لِإِيضَاحِ مَدْلُولِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ مُجْمَلٍ، وَعَامٍّ، وَمُطْلَقٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.^(٣)

(١) انظر: «رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لابن قدامة (ج ١ ص ٤٠٩)، و«الْمُتَاوَى» لابن تيمية (ج ١٣ ص ١١٠ و ١١١ و ١٢٠)، و«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لابن النجار (ج ٤ ص ٦١٩ و ٦٢٧)، و«الرِّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٣٤١ و ٣٤٢)، و«مُدْكِرَةُ» الشَّنْقِيطِيِّ (ص ٢٢٤ و ٣١٧).

(٢) وَالْحَقُّ أَنَّ النَّصَّ الْمُجْمَلَ لَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ التَّفْسِيرُ، إِلَّا مِنَ النَّصِّ الْخَارِجِيِّ.

(٣) وانظر: «الْعُدَّة» لِأَبِي يَعْلَى (ج ١ ص ٥٧٨)، و«الْمَحْضُولُ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ (ج ١ ص ١٣)، و«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ١٦٧)، و«إِرْسَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ١٦٠)، و«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٢ ص ١٦٣)، و«بَيَانَ الْمُخْتَصَرِ» لِلْأَصْفَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٤)، و«الْمُسْوَدَّةُ» لِأَبِي تَيْمِيَّةَ (ص ٣٥٢)، و«إِجَابَةُ السَّائِلِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٤١٩)، و«أَصْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشَّنْقِيطِيِّ (ج ١ ص ٣٥٨)، و(ج ٤ ص ٣٢٠)، و(ج ٧ ص ١٩٩)،

قُلْتُ: وَهَذَا بَيَانٌ فَحُكْمُهُ تَابِعٌ لِمَا هُوَ بَيَانٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ الشَّرْعِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، فَالِدَّالُّ بِمَنْطُوقِهِ أَوْلَى، وَيَتَرَجَّحُ الْعَمَلُ بِهِ.

قَالَ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (أَمَّا الْمُبَيَّنُ فَهُوَ: مَا اسْتَقَلَّ بِنَفْسِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمُرَادِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ يُفِيدُ بِنُطْقِهِ، وَضَرْبٌ يُفِيدُ بِمَفْهُومِهِ.

فَالَّذِي يُفِيدُ بِنُطْقِهِ هُوَ: النَّصُّ، وَالظَّاهِرُ، وَالْعُمُومُ.

فَالنَّصُّ: كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِصَرِيحِهِ، عَلَى وَجْهِ لَا اِحْتِمَالَ فِيهِ.

* مِثْلُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٣]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ.

وَالظَّاهِرُ: كُلُّ لَفْظٍ اِحْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ.

* كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْخِطَابِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَعَانِي

الْمَخْصُوصَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِغَيْرِهَا.

وَالْعُمُومُ: مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا.

وَالْمُدْخَلُ لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٢٨)، وَإِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ»

لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ٢١٩).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يُفِيدُ بِمَفْهُومِهِ فَهُوَ: فَحَوَى الْخِطَابِ، وَلَحْنُ الْخِطَابِ،
وَدَلِيلُ الْخِطَابِ.

فَفَحَوَى الْخِطَابِ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنْ جِهَةِ التَّنْبِيهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٢٣]، فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ ضَرْبِهِمَا وَسَبِّهِمَا، لِأَنَّ الضَّرْبَ وَالسَّبَّ أَعْظَمَ مِنَ التَّأْفِيفِ.

وَأَمَّا لَحْنُ الْخِطَابِ فَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَةُ: ٦٠]؛ وَمَعْنَاهُ: فَضْرَبَ فَانفَجَرَتْ.

* وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: حَذْفُ الْمُضَافِ، وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُفُ: ٨٢]؛ وَمَعْنَاهُ: اسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ.

* وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذَا، كَالْمَنْطُوقِ بِهِ فِي الْإِفَادَةِ وَالْبَيَانِ.

وَأَمَّا دَلِيلُ الْخِطَابِ فَهُوَ: أَنْ يُعَلَّقَ الْحُكْمُ عَلَى إِحْدَى صِفَتَيْ الشَّيْءِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا بِخِلَافِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحُجُرَاتُ: ٦]، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ، إِنْ جَاءَ بِنَبَأٍ لَمْ يُتَبَيَّنْ.

* وَكَذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاقُ: ٦]؛ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَبْتُوتَاتِ غَيْرُ الْحَوَامِلِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِنَّ الْإِنْفَاقُ.

وَأَمَّا الْمُجْمَلُ فَهُوَ: مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَيَمْتَقِرُ فِي مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ إِلَى

* مِثَالُ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤١]، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(١). فَالْحَقُّ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْهُولُ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّهُ تَرْجِيحٌ بِدَلِيلٍ.

* وَكَذَلِكَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُشْتَبِهَةٌ.

وَطَرِيقَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابِهُ عَلَى الْمُحْكَمِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ٥): (مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا فَهَمُوهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْهُدَى، وَدِينِ الْحَقِّ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَيَّنَّ هَذَا الدِّينَ بَيَانًا، شَافِيًا، كَافِيًا، لَا يَحْتَاجُ بَعْدَهُ إِلَى بَيَانٍ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ضَمَّنَ بَاقِيَ الرَّوَايَاتِ، وَالشَّوَاهِدِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ، الَّتِي تُبَيِّنُ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ فِي الْمَعْنَى الصَّحِيحِ لِزِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَانظُرْ: «الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، أَسْبَابُهُ وَمَوْقِفَاتُ مِنْهُ» لِشَيْخِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ (ص ١٨).

(٣) قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُفْهَمَ مِنَ الدَّلِيلِ خِلَافُ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ.

* فَالرَّوَايَاتُ الْأُخْرَى تُبَيِّنُ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْعِبَادَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ وَضَعْفِ إِيْمَانِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِيْمَانُهُ قَدَرِ الذَّرَّةِ مِنَ الْخَيْرِ فِي قَلْبِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ لِقَاءِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنَ الْخَيْرِ فِيهِمْ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ لَزِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدِ امْتَحَشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَسْبُغُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٩١٩)، وَ (٧٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٥)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٣٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٩٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٩١)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٩٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٣)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (ص ١٠٠)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَالأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٦٠)، وَالأَلْكَائِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (٨١٨)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣٤٤)، وَفِي «شُعَبِ الإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٣

ص ٩٤)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٣٣)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٨ ص ١١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٣١٤)، وَالْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٤٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٣٥٠)، وَالْمُوَيْدُ الطُّوسِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ عَنِ الْمَشَائِخِ الْأَرْبَعِينَ» (ص ٩٢)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٦١)، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى فِي «الزُّهْدِ» (ص ٥٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ق / ١ / ط) مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٤١)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٥٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٢٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٤٠)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٨٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيُونَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحَمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَحِيءُ

بِهِمْ ضَبَائِرٌ^(١) ضَبَائِرٌ، فَبُثُوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: مُطَوَّلًا؛ وَفِيهِ: (فَيَقُولُ اللَّهُ: انظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةٌ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ فَيُخْرِجُونَ ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ فَيُخْرِجُونَ؛ قَالَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ: فَأَظَنَّهُ يُرِيدُ ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٤٧]، قَالَ: فَيُقَذَّفُونَ فِي نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ، قَالَ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ أَمَا تَرُونَ مَا يَكُونُ مِنَ النَّبْتِ ...).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٢٨٤): (إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١) بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمَتْنُهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ

يَسْقُهُ بِتَمَامِهِ.

(١) أَي جَمَاعَاتٍ.

انظُر: «المِصْبَاحُ المُنِيرُ» لِلْفَيْهومي (ص ١٨٥).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٥)؛ مُطَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ وَفِيهِ بَلْفَظٌ: (فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةٌ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، قَالَ: فَيُخْرِجُونَ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةٌ قِيرَاطٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، قَالَ: فَيُخْرِجُونَ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ قَالَ: فَيُخْرِجُونَ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ: وَأَظْنُهُ يَعْنِي قَوْلَهُ ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، قَالَ: فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ فَيُطْرَحُونَ فِي نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَوَانِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبُّ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ...). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٢) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَفِيهِ: (ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣٦٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٤٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (ج ١٢ ص ١٧٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ حُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٦٦ و ٤٦٧)، وَاللَّاكَاثِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١٠٩٢)، وَابْنُ سَمْعُونٍ فِي «الْأَمَالِيِّ» (١٨٩)، وَابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «حَدِيثِ شُعْبَةَ»

(ص ١٢٢ و ١٢٣)، وَسَعْدَانُ الْمَخْرَمِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٣٥)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِبْتَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٥٦ و ٥٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٣١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٩٤)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٩١)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٦٣٩ و ٢٦٤٣) مِنْ طَرِيقِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

٣) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٧٣ و ٤٧٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٦٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١١٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٣٥٠)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٥ ص ١٥٧)، وَفِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٤)، وَالْمَزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٨ ص ٣٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٤٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٤٨٧)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩ ص ٦٦)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٥ ص ٥٥١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٢٥٣)، وَالِدَّارَمِيُّ فِي

«المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٣)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ» (ص ٣٥٤)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ٦ ص ١١٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٧٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (١٩٦٦)، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الزُّهْدِ» (٨٥١)، وَفِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٧٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٥٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٢)، وَالْحَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٥٢)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٣٩٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ٣ ص ١٢٢٨)، وَالتَّقَاسُ فِي «فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ» (ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْبُعْثِ» (ص ٩٨)، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى فِي «الزُّهْدِ» (ص ٥٢) مِنْ طَرِيقِ عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٨٢) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ قَالَ: انْطَلَقْنَا، إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ثُمَّ ذَكَرَ: حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ -، وَفِيهِ: (فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلُ... فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ فَأَخْرَجَهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلُ).

قُلْتُ: فَدَلَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ عَلَى تَفْسِيرِ مَا أُجْمِلَ؛ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ الْعَمَلُ الْيَسِيرَ مِنَ الْخَيْرِ، وَهَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ بِسَبَبِ ضَعْفِ إِيْمَانِهِ، وَإِسْرَافِهِ فِي الْمَعَاصِي وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٧٥): (وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً). اهـ

قُلْتُ: وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَيْسَ نَفْيَ مُطْلَقِ الْعَمَلِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِهَا الصَّلَاةُ، بِدَلَالَةِ أَثَارِ السُّجُودِ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَى النَّارِ لِكَوْنِهِمْ يُصَلُّونَ.^(١)
وَالْيَكُ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - وَفِيهِ: (حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ، كَمَا نَبَتُ الْجِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي

(١) لِأَنَّ أَثَرَ السُّجُودِ لَا يَأْتِي إِلَّا كَوْنُ الْعَبْدِ يُصَلِّي.

* فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَتَّصَمِنُ الصَّلَاةَ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُ أَثَرِ السُّجُودِ. وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ

«الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٤٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٤٥٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٨١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(٢) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ^(١)، حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٨)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٢٩) مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَظَمَ قَدْرِ الصَّلَاةِ، وَمَنْزِلَتِهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَيْهَا؛ إِلَّا مُسْلِمٌ فَقَالَ رضي الله عنه: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا؛ فَلْيَحَافِظْ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ، حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى... الْحَدِيثَ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٥٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨٢ وَ ٤٥٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٥٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٥٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٤٩ وَ ٢٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي

(١) دَارَاتِ وُجُوهُهُمْ: جَمْعُ دَارَةٍ، وَهِيَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ النَّارَ لَا تَأْكُلُ دَارَةَ الْوَجْهِ؛ لِكَوْنِهَا مَحَلَّ السُّجُودِ بِسَبَبِ صَلَاتِهِمْ.

انظر: «النّهائية» لابن الأثير (ج ٢ ص ١٣٩).

«سُنَّهِ» (ج ١ ص ١٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٩٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٨٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ .
 * بَلْ حُدَيْفَةُ رضي الله عنه: لَمَّا رَأَى رَجُلًا، لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، قَالَ لَهُ: (مَا صَلَّيْتَ: وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ، الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم)^(١). فَمَا بِالكَ الَّذِي لَا يُصَلِّي، وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا قَطُّ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْوَزِيُّ رحمته الله فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ١٠٠٩): قَالَ رضي الله عنه فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: الَّذِي رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ جَمِيعًا رضي الله عنهما: (أَنَّهُمْ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ، يُعْرَفُونَ بِآثَارِ السُّجُودِ)، قَدْ بَيَّنَّ لَكَ أَنَّ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ؛ هُمُ الْمُصَلُّونَ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ، وَيُحْجُّونَ، وَيَصُومُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.
 وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ أَيْضًا:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وَفِيهِ: (إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَأَمِنُوا... يَقُولُونَ رَبَّنَا إِخْوَانَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا، وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُحْجُّونَ مَعَنَا، فَأَدْخَلْتَهُمُ النَّارَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا، فَأَخْرَجُوا مَنْ قَدْ عَرَفْتُمْ؛ فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورَتِهِمْ، لَا تَأْكُلُ النَّارُ صُورَهُمْ...).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٧٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ بِهِ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٨٥٧)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٩٤ و ٩٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٠١٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٨ ص ١١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٥٩٨)، وَابْنُ خَرِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٠) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ» (ص ٢٨٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ بِطَوِيلِهِ: وَقَالَ: فَمَا أَحَدُكُمْ فِي حَقِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ لَهُ بِأَشَدِّ مَنَاشِدَةٍ مِنْهُمْ لِإِخْوَانِهِمِ الَّذِينَ سَقَطُوا فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: أَيُّ رَبِّ كُنَّا نَغْزُوا جَمِيعًا، وَنَحُجُّ جَمِيعًا، وَنَعْتَمِرُ جَمِيعًا، فَبِمَ نَجُونَا الْيَوْمَ وَهَلَكُوا، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انظُرُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ زَنَةٌ دِينَارٍ مِنَ الْإِيمَانِ فَأَخْرِجُوهُ... الْحَدِيثُ. (١)

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) قُلْتُ: وَأَيْضًا هَذَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، هُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأُصُولِ كـ «التَّوْحِيدِ، وَالصَّلَاةِ»، وَعَبَّرَ ذَلِكَ، كَمَا فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، وَالْأُخْرَى، كَمَا سَوْفَ تَأْتِي فَتَبَّهَ. وَانظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ٥٦٦).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٢٨٤): (إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ أَيْضًا؛ بَانَ الْمُؤْمِنِينَ يَعْرِفُونَ إِخْوَانَهُمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ بِصُورِهِمْ، أَوْ وُجُوهِهِمْ^(١)، فَإِنَّ مِنْهُمْ: مَنْ أَخَذَتْهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ، أَوْ رُكْبَتَيْهِ، أَوْ حَقْوِيهِ، أَوْ ثَدْيِيهِ، أَوْ عُنُقِهِ، وَلَا تَغْشَى النَّارُ الْوُجُوهُ، فَالْمَعْرِفَةُ تَكُونُ بِالْوَجْهِ أَيْضًا، لَا بِمُجَرَّدِ أَثَرِ السُّجُودِ فِي الْوَجْهِ فَقَطُّ.

* وَالرَّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا: إِدَارَاتُ الْوُجُوهِ لَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ عَلَيَّ أَنْ الْمُرَادُ بِهَا أَثَرُ

السُّجُودِ فَقَطُّ.

فَقَدْ قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبِّي رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ٥٨٦):

(قَوْلُهُ: إِدَارَاتُ الْوُجُوهِ، جَمْعُ دَارَةٍ، وَهُوَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَالْمُرَادُ الْوَجْهُ كُلُّهُ، لِأَنَّ فِيهِ مَحَلَّ السُّجُودِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَحَلَّ السُّجُودِ مِنْهُ فَقَطُّ، وَهُوَ الْجَبْهَةُ وَالْأَنْفُ، وَجُمِعَتِ الدَّارَاتُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ). اهـ.

* إِذَا دَارَاتُ: جَمْعُ دَارَةٍ، وَهِيَ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ مِنْ جَوَانِبِهِ^(٢).

(١) لَيْسَ فَقَطُّ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَارِ السُّجُودِ، بَلْ أَنَّاسٌ يَعْرِفُونَ مِنْ صُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ، وَأَنَّاسٌ يَعْرِفُونَ بِأَثَارِ السُّجُودِ؛ فَتَنَبَّهُ لِذَلِكَ.

(٢) انظُرْ: «الدِّيَاجَ عَلَى صَاحِبِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلشَّيْطِيِّ (ج ١ ص ٢٥١).

* هَذَا مَعَ؛ أَنَّ رِوَايَةَ: (فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورَتِهِمْ لَا تَأْكُلُ النَّارُ صُورَهُمْ)؛ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ عَرَفُوهُمْ مِنْ صُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ^(١)، لَا بِمُجَرَّدِ أَثَرِ السُّجُودِ فِي الْوَجْهِ فَقَطُّ.^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزِيمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤٧٩): (بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «فَيَصِيرُونَ فَحَمًّا»؛ أَي: أَبْدَانَهُمْ خَلَا صُورَهُمْ، وَأَثَارِ السُّجُودِ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَكْلَ أَثَرِ السُّجُودِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ). اهـ.

* فَالْمُؤْمِنُونَ يَعْرِفُونَ إِخْوَانَهُمْ بِصُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ فِي جَمِيعِ الدَّفْعَاتِ، لِأَنَّ النَّارَ لَا تَغْشَى جَمِيعَ أَبْدَانِهِمْ، إِنَّمَا تَغْشَاهُمْ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، بِاسْتِثْنَاءِ الْوَجْهِ فِي بَعْضِهِمْ، وَالْوَجْهِ وَغَيْرِهِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرَ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٤٤٩): (فَتَكُونُ النَّارُ لَمْ تَقْرَبْ صُورَهُمْ، وَلَا وَجُوهَِهُمْ بِالتَّغْيِيرِ، وَلَا الْأَكْلِ). اهـ.

(١) فَهَذِهِ عَلَامَاتٌ أُخْرَى لِمَعْرِفَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي النَّارِ.

(٢) وَالَّذِينَ خَرَجُوا، هُمْ: مُوَحَّدُونَ غَيْرَ مُشْرِكِينَ، كَمَا: هُوَ صَرِيحٌ فِي رِوَايَةِ: أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ لَخُلِدُوا فِي النَّارِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا، وَالْأَمْرُ الْمُهْمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ مُوَحَّدًا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنْهَا: الصَّلَاةُ. فَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا - وَأَخْصَّ بِالذِّكْرِ الصَّلَاةَ - أَوْ كَانَ يُصَلِّي: صَلَاةَ اللَّاهِبِينَ الْغَافِلِينَ، لَمَا كَانَ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، لِتَرْكِهِ لِجَمِيعِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ - وَأَهْمُهُ الصَّلَاةُ - فَإِنَّ عَمَلِ الْجَوَارِحِ - عَمَلًا وَتَرْكًا - يُؤَثِّرُ فِي الْقَلْبِ قُوَّةً، وَضَعْفًا؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَأَيْضًا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ عَلَامَةً أُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْوِزْنِ، سَوَاءٌ كَانَ
وِزْنَ شَعِيرَةٍ، أَوْ بُرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ، أَوْ ذَرَّةٍ، أَوْ قِيرَاطٍ، أَوْ نِصْفِ قِيرَاطٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا
جَاءَ فِي الرُّوَايَاتِ. (١)

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ،
ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي النَّارِ، إِلَّا مَنْ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا
سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ * وَكُنَّا
نَحُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ * حَتَّى آتَانَا الْيَقِينَ * فَمَا تَنْفَعُهُمْ
شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤٢ - ٤٨].

قُلْتُ: هَلْ تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ خَيْرًا.

* إِذَا لَا يَتْرُكُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؛ إِلَّا أَخْرَجَهُ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ
الْإِيمَانِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ
وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هُودُ: ١٠٧]، فَإِنَّمَا يَقَعُ الْإِسْتِثْنَاءُ عِنْدَنَا عَلَى أَهْلِ
التَّوْحِيدِ... لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ لَهُ شَفَاعَةً لِأَهْلِ الذُّنُوبِ، فَهَذَا مَا أَوْلَانَا. (٢)

(١) وَلَوْ سَلَّمْنَا بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ أَخْرَجُوا مِنْ عَرَفُوهُ بِأَثَارِ السُّجُودِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا جَمِيعَ مَنْ فِيهِ أَثَرُ السُّجُودِ، إِنَّمَا
أَخْرَجُوا مَنْ عَرَفُوا فَقَطُّ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِاجْتِمَاعِهِمْ يَعْرِفُونَ كُلَّ الْمُصَلِّينَ، لِأَنَّ هَذَا - كَمَا سَبَقَ - غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِهِ ذَاتِهِ.
* وَأَيْضًا فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الشَّافِعِينَ لَيُسَوُّوا كُلَّ الْمُصَلِّينَ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يُشْفَعُونَ فِي بَعْضِ الْمُصَلِّينَ. وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ
الصَّرِيحُ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ حَرْبُ الْكَرْمَانِيِّ فِي «مَسَائِلِهِ» (ص ٤٣٠).

* وَيُؤَيِّدُهُ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ كِبْرٍ).
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٦١)،
 وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٤٧٦)،
 وَ(ج ٩ ص ٢٢٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٨٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي
 «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٣١)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الإِيْمَانِ» (ج ٢ ص ٥٨٩)، وَالبَعَوِيُّ فِي
 «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٣ ص ١٦٥)، وَابْنُ مَاجَه فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي
 «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٤٠٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٩ ص ٨٩)،
 وَالْجَرَّكَانِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٢)، وَالْقَشِيرِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ١١٥)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي
 «شُعَبِ الإِيْمَانِ» (ج ٥ ص ١٦١)، وَفِي «الْأَدَابِ» (٦٦١)، وَابْنُ الأَعْرَابِيِّ فِي
 «الْمُعْجَمِ» (ج ٣ ص ٣٦٢)، وَالبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٢)، وَأَبُو الشَّيْخِ
 فِي «طَبَقَاتِ المُحَدِّثِينَ» (٢٠٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ١٨٤)،
 وَفِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ١٥٥)،
 وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٣٥١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الكَبِيرِ» (١٠٠٠١)،
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ
 عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

(١) يَعْنِي: لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي مِنْ أَقْوَالِ العُلَمَاءِ.

وَأَنْظَرُ: «مُسْكِلِ الأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١٤ ص ١٧٩).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٨٣): (فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى نَفْيِ دُخُولِ مَعَهُ التَّخْلِيدِ، وَإِثْبَاتِ التَّخْلِيدِ لِمَنْ سِوَاهُمْ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٤٠٥): (فِي هَذَا الْخَبَرِ،

مَعْنِيَانِ اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، أَرَادَ بِهِ جَنَّةً عَالِيَةً يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُتَكَبِّرِينَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، أَرَادَ بِهِ نَارًا سَافِلَةً^(١) يَدْخُلُهَا غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَصْلًا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، أَرَادَ بِالْكِبَرِ: الشَّرْكَ، إِذِ الْمُشْرِكُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَصْلًا.

(١) قَالَ حَرْبُ الْكُرْمَانِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٢٩): سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ نَصْرِ الْفَرَّاءَ قَالَ: نَازَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيَّ، وَأَبَا عُبَيْدٍ: دَخَلَ كَلَامٌ، بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالُوا: (إِنَّ لِلنَّارِ جَوَانِيحَ وَبَرَائِيحَ). فَلَا يَدْخُلُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنَّفَاقِ، لِأَنَّ مَنْ أَدْخَلَ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنَّفَاقِ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُ أَبَدًا، أَمَا تَسْمَعُ؛ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الْبَلَدُ: ١٥ - ١٦]...؛ فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مَدْخَلَ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَالنَّفَاقِ، وَهُوَ جَوْفُ النَّارِ، وَأَسْفَلُهُ يَقُولُ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٥]، وَتِلْكَ النَّارُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ). اهـ.

وقوله ﷺ: «لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»،

أراد به على سبيل الخلود، حتى يصح المعنيان معاً). اهـ.

وقال الإمام ابن خزيمة رحمه الله في «التوحيد» (ص ٦٢١): (فمعنى: هذه

الأخبار التي فيها ذكر بعض الذنوب الذي يرتكبه بعض المؤمنين، فإن النبي ﷺ يعني:

قال: إن مرتكبه لا يدخل الجنة، معناها: أنه لا يدخل العالي من الجنان، التي هي دار

المتقين الذين لم يرتكبوا تلك الذنوب، والخطايا والحوبات، وقد كنت أقول، وأنا

حدث: جائز أن يكون؛ معنى: أخبار النبي ﷺ: «لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال

ذرة من إيمان»^(١)؛ أي: لا يدخل النار دخول الأبد، كدخول أهل الشرك، والأوثان،

كما قال النبي ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها لا يموتون فيها، ولا يحيون»؛

الأخبار التي قد أملتيتها بتمامها، أو يكون معناها أي: لا يدخلون النار موضع الكفار،

والمشركين من النار، إذ الله عز وجل، قد أعلم أن النار: سبعة أبواب، وأخبر أن لكل

باب منهم جزءاً مقسوماً، فقال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الحجر: ٤٤]؛ فمعنى:

هذا الخبر قد يكون أنهم لا يدخلون النار موضع الكفار منها). اهـ.

وقال القاضي عياض رحمه الله في «إكمال المعلم» (ج ١ ص ٥٦٠): (وذكر في

هذه الأحاديث في المعدبين من المؤمنين: «أن النار لا تأكل أثر السجود»، وفي

(١) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «الداء والدواء» (ص ١١٣): (ولهذا السبب يتفاوت الناس في الإيمان

والأعمال، حتى ينتهي إلى أدنى مثقال ذرة في القلب). اهـ.

الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (يُحَرِّمُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ)، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَذَابَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُذْنِبِينَ
بِالنَّارِ خِلَافُ عَذَابِ الْكَافِرِينَ، وَأَنَّهَا لَا تَأْتِي عَلَى جَمِيعِهِمْ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٧٥): (وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ
الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ حَرْبُ الْكِرْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٣٠): (وَأَمَّا مَعْنَى؛
حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: (أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ)، إِنَّمَا
مَعْنَاهُ: أَنْ يُخْرَجَ مِنْ بَرَّانِي النَّارِ). اهـ.

* وَهَؤُلَاءِ مَعَهُمْ شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ؛ مَعْنَاهَا: التَّوْحِيدُ
الْخَالِصُ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا مُجَرَّدَ التَّلَفُّظِ بِهَا. وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَيضًا، أَنَّهَا تَتَّضَمَّنُ الصَّلَاةَ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: ذِكْرُ أَثَرِ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِمْ،
وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ الرُّوَايَاتِ.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ لَفْظَةَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لَا تَدُلُّ بِحَالٍ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ
الْعَمَلِ مِنَ الْعِبَادِ الَّذِينَ دَخَلُوا النَّارَ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ تَطَلَّقَ مَعَ وَقُوعِ بَعْضِ
الْأَعْمَالِ الْيَسِيرَةِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ، وَالتَّمَامِ^(١)؛ فَتَبَّهَ.

(١) وَمَا وَقَعَ فِي أَعْمَالِهِمْ مِنَ الْخَلَلِ، وَالنَّقْصِ؛ إِلَّا بِسَبَبِ عَمَلِهِمْ فِي الْمَعَاصِي.

وَالْيَكِ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، وَكَانَ يُدَايِنُ^(١) النَّاسَ، فَيَقُولُ لِرَسُولِهِ: خُذْ مَا تَيْسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ، لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَلَمَّا هَلَكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لِي غُلَامٌ وَكُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا بَعَثْتُهُ لِيَتَقَاصَى، قُلْتُ لَهُ: خُذْ مَا تَيْسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَجَاوَزْتُ عَنْكَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٧ ص ٣١٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٨٥)، وَابْنُ جَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤٢٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٣)، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «سِتَّةِ مَجَالِسَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ص ٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤١) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الدَّاءِ وَالِدُّوَاءِ» (ص ١٢٤): (فَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ: أَنَّ الدُّنُوبَ وَالْمَعَاصِي تَضُرُّ وَلَا بُدَّ وَأَنَّ ضَرَرَهَا فِي الْقَلْبِ كَضَرِّ السُّمِّ فِي الْأَبْدَانِ عَلَى اخْتِلَافِ دَرَجَاتِهَا فِي الضَّرْرِ، وَهَلْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ سُرٌّ وَدَاءٌ؛ إِلَّا سَبَبَهُ الدُّنُوبُ وَالْمَعَاصِي). اهـ.
(١) فَقَوْلُهُ ﷺ: (وَكَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ...); يُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ: عَمَلًا ظَاهِرًا.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٠٩) وَعَزَاهُ لِلنَّسَائِيِّ.

* وَأَصْلُهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٠٩)، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

(١٥٦٢)؛ مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَأُطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ الْمُعْسِرَ،

وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَمَا حَثَّهُ عَلَى هَذِهِ الْخُصْلَةِ الطَّيِّبَةِ؛ إِلَّا بِسَبَبِ إِيمَانِهِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤١): (فَقَوْلُ هَذَا

الرَّجُلِ الَّذِي: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، غَيْرَ تَجَاوُزِهِ عَنِ غُرْمَائِهِ: (لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ

عَنَّا)؛ إِيمَانٌ، وَإِقْرَارٌ بِالرَّبِّ، وَمُجَازَاتَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ الْآخَرُ: (خَشَيْتُكَ يَا رَبِّ) إِيمَانٌ

بِاللَّهِ، وَاعْتِرَافٌ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ). اهـ.

(٢) وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ

قَبْلَكُمْ فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا فَكَانَ يُحَالِطُ النَّاسَ فَيَقُولُ

لِغُلَامِهِ تَجَاوَزْ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِمَلَائِكَتِهِ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ تَجَاوَزُوا

عَنْهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٠٧)،

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٠)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٣٧)، وَابْنُ

حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١١ ص ٤٢٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥

ص ٣٥٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وَيُخَالِطُ النَّاسَ لِلْمُسَاعَدَةِ، وَغَيْرِهَا.

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (نَزَعَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ غُصْنَ سِوَاكِ عَنِ الطَّرِيقِ، إِمَّا كَانَ فِي شَجَرَةٍ فَقَطَعَهُ وَأَلْقَاهُ، وَإِمَّا كَانَ مَوْضِعًا فَأَمَاطَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ بِهَا فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٤٠٨)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ: مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّهُ أَمَاطَ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

* وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِيْمَانَ فِي قَلْبِهِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، فَجَعَلَهُ الْإِيْمَانُ، أَنْ يَعْمَلَ

لِمُسَاعَدَةِ النَّاسِ، وَبِذَلِكَ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى ذِهْنِ السَّامِعِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا

قَطُّ)؛ أَي: الْمَقْصُودُ بِهَا الْعَمَلُ الْيَسِيرُ.^(١)

(١) وَمِثْلُهُ: قَوْلُ ابْنِ الْقَيْمِ رحمته الله، فِي زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ):

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧١): (وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي النَّارِ: «أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»

[البقرة: ٢٤]، فَقَدْ قَالَ فِي الْجَنَّةِ: «أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ» [أَلْ عَمْرَانَ: ١٣٣]، وَلَا يُنَافِي إِعْدَادُ النَّارِ لِلْكَافِرِينَ أَنْ

قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَنْتَفِي الْعَمَلُ مِنَ الْعَبْدِ نَهَائِيًّا ثُمَّ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ!

(٤) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ وَفِيهِ: (يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَدْخِلُوا جَنَّتِي مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انظُرُوا فِي النَّارِ، هَلْ تَلْقَوْنَ مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ، قَالَ: فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَسَامِحُ النَّاسَ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اسْمُحُوا لِعَبْدِي كِاسْمَاحِهِ إِلَيَّ عِبِيدِي، ثُمَّ يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ رَجُلًا آخَرَ فَيَقُولُ لَهُ: عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَمَرْتُ وَلَدِي إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ اطْحَنُونِي حَتَّى إِذَا كَانَ مِثْلَ الْكُحْلِ فَأَذْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْرِ فَأَذْرُونِي فِي الرِّيحِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انظُرْ إِلَى مُلِكٍ أَعْظَمَ مَلِكٍ فَإِنَّ لَكَ مِثْلَهُ وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٧٥)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٧٦)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى

يَدْخُلُهَا الْفُسَّاقُ وَالظَّالِمَةُ، وَلَا يُنَافِي إِعْدَادَ الْجَنَّةِ لِلْمُتَّقِينَ، أَنْ يَدْخُلَهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ أَذَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ). اهـ.

قُلْتُ: فَأَنْبَتَ، أَوْ لَا الْإِيمَانَ، بِأَذَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ لِيُبَيِّنَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ الْقَلِيلَ يَكُونُ مِنَ الْعَمَلِ

الْقَلِيلِ.

الْجَهْمِيَّةِ» (١٨١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ص ٣٣٥ وَ ٣٦٧)، وَالْبَزَّازُ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٤٩)، وَالْأَمَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصِّدِّيقِ» (ص ٤٨)، وَالْبُخَارِيُّ فِي
 «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٨٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٢)،
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (١٥٥٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ
 الْمُخْتَارَةِ» (ج ١ ص ١٢٢)، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٥)، وَالذَّهَبِيُّ
 فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٢٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي
 «الْمُسْنَدِ» (٥٦)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكَنَى» (ج ٢ ص ١٥٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ
 الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٩٢٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعَامَةَ الْعَدَوِيِّ عَنْ أَبِي هُنَيْدَةَ الْبَرَاءِ بْنِ نَوْفَلٍ
 عَنْ وَالِانِ الْعَدَوِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَوَالِانُ الْعَدَوِيُّ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ حِبَّانَ،

وَرَوَى عَنْهُ اثْنَانِ.^(١)

وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ص ٣٣٥).

* وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ٣٧٤) ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو

يَعْلَى، وَالْبَزَّازُ، وَرِجَالُهُمْ ثَقَاتٌ.

(١) انظُرْ: «تَعْجِيلُ الْمَنْعَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٨٧)، وَ«لِسَانَ الْمُبِيرَانِ» لَهُ (ج ٧ ص ٣١٣)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ

حِبَّانَ (ج ٣ ص ٢٧٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٤٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدِّرَاقَطِيِّ (ج ١

* وَوَالِانُ الْعَدَوِيُّ: هُوَ وَالِانُ بْنُ بُهَيْسِ الْعَدَوِيِّ، وَيُقَالُ، وَالِانُ بْنُ قَرْفَةَ، ذَكَرَهُ
أَيْضًا الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٨٥)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا،
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ»، كَمَا فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٣).

وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ١٨٩؛ مَسْأَلَةٌ رَقْم: ١٤) ثُمَّ
قَالَ: (يُرْوَاهُ أَبُو نَعَامَةَ... إِلَى أَنْ قَالَ: (وَرَوَاهُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي هُنَيْدٍ وَأَسْنَدَهُ عَنْ
حُدَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكَرُوا؛ فِيهِ: أَبَا بَكْرٍ ﷺ، وَوَالِانُ غَيْرُ مَشْهُورٍ، إِلَّا فِي هَذَا
الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ). اهـ.

* وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ٦ ص ٢٦٣): بِقَوْلِهِ: (كَذَا قَالَ، وَقَدْ
قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: بَصْرِيٌّ: «ثِقَةٌ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَأَخْرَجَ حَدِيثَهُ فِي
«صَحِيحِهِ». قُلْتُ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِهِ عَلَى مُسْلِمٍ). اهـ.

قُلْتُ: غَايَةُ مَا أُعْلِلَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَمْرَانِ:

الأوَّلُ: جَهَالَةُ وَالِانِ.

الثَّانِي: كَوْنُ الْجَرِيرِيِّ أَسْقَطَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ مِنَ السَّنَدِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الأوَّلِ: أَنَّ وَالِانَ، قَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو هُنَيْدَةَ، كَمَا عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ

فِي «التَّوْحِيدِ».

* وَأَمَّا رِوَايَةُ: الْجُرَيْرِيِّ؛ بِإِسْقَاطِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ السَّنَدِ؛ فَلَا تَضُرُّ، لِأَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ هُوَ صَحَابِيٌّ، وَعَلَى فَرَضِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَهُوَ: مُرْسَلٌ صَحَابِيٌّ، وَمَرَّاسِلُ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.^(١)
فَائِدَةٌ:

قَالَ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الشفاعة» (ص ٣٣):
(وَالآنُ: وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، كَمَا فِي تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ، وَرَوَى عَنْهُ اثْنَانِ، كَمَا فِي «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خُرَيْمَةَ، فَحَدِيثُهُ يَصْلُحُ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَقَدْ انْفَرَدَ هُنَا بِالسُّجُودِ مَرَّتَيْنِ قَدَرِ جُمُعَةٍ، وَبِقَوْلِهِ: «ادْعُوا الصَّادِقِينَ»^(٢)، وَتَقْدِيمِهِمْ عَلَى

١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٥٧١)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ج ١ ص ٤٠٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (ج ١ ص ٢٠٧)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٣٠٨).
٢) قال الإمام ابن خزيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «التوحيد» (٥٣١): (إِنَّ لِلْفَلْظَةِ الَّتِي فِي خَبَرِ أَبِي بَكْرٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَبْلَ ذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الصَّادِقُونَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَي: الْأَفْضَلُ مِنْهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، فَيَكُونُ مِنْهُمْ صَادِقُونَ بَعْدَ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُ الْأَنْبِيَاءَ، أَي: غَيْرَ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ قَدْ شَفَعُوا قَبْلَ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الصَّادِقِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ يَأْمُرُهُمُ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنْ يَشْفَعُوا، فَتَكُونُ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَشْفَعُهَا الصَّادِقُونَ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ، شَفَاعَةً لِلنَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُضَافَةً إِلَيْهِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ، كَمَا قَدْ أَعْلَمْتُ مِنْ مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِي: أَنَّ الْفِعْلَ يُضَافُ إِلَى الْأَمْرِ، كَمَا ضَافَتْهُ إِلَى الْفَاعِلِ فَتَكُونُ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ مُضَافَةً إِلَى النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَمْرِهِ بِهَا، وَمُضَافَةً إِلَى الْمَأْمُورِ بِهَا؛ فَيَشْفَعُ، لِأَنَّهُ الشَّافِعُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ.

الأنبياء، وَبِقِصَّةِ الَّذِي أَوْصَى بِأَنْ يُحْرَقَ، وَقِصَّةِ الْوَصِيَّةِ: بِالْإِحْرَاقِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» فِي غَيْرِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَمِنْ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ). اهـ.

قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ الْفَاطِ مُنْكَرَةٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشَّاهِدُ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ» (ص ٣٠): هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

قُلْتُ: وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

قُلْتُ: وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ».

* فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٣١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ

السَّارِيِّ» (ج ٥ ص ٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٤)، وَفِي «السُّنَنِ

الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٢٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي

«مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٨) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ

أَنَّ رُبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ

رَجُلٍ - أَيْ اسْتَقْبَلَتْ - مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ

أَمْرٌ فِتْيَانِي ^(١) أَنْ يُنْظَرُوا ^(٢) الْمُعْسِرَ ^(٣) وَيَتَجَاوَزُوا ^(٤) عَنِ الْمُوسِرِ ^(٥)، قَالَ: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ).

(١) فِتْيَانِي: جَمْعُ فِتْيَى، وَهُوَ الْأَجِيرُ وَالْخَادِمُ.

(٢) يُنْظَرُوا: مِنَ الْإِنْظَارِ، وَهُوَ الْإِمْهَالُ.

(٣) الْمُعْسِرُ: الَّذِي تَعَسَّرَ عَلَيْهِ سَدَادُ الدِّينِ.

(٤) يَتَجَاوَزُوا: يَتَسَامَحُوا فِي الْإِقْتِضَاءِ، وَالِاسْتِيفَاءِ فِي الْأَمْوَالِ.

(٥) الْمُوسِرُ: يَعْنِي يَأْخُذُ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ، وَهُوَ النَّاقِصُ عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ.

وَفِي رَوَايَةٍ: (يَا رَبِّ مَا عَمِلْتُ شَيْئًا أَرْجُو بِهِ كَثِيرًا).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرَوَايَةُ تُبَيِّنُ بِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا قَلِيلًا، وَلَمْ يَتْرِكِ الْعَمَلَ مُطْلَقًا؛

فَتَنَّبَهُ.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٠٩): (وَفِي

حَدِيثِ الْبَابِ: وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِذَا كَانَ خَالِصًا لِلَّهِ، كَفَرَ كَثِيرًا مِنْ

السَّيِّئَاتِ)^(١). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: (الْإِيمَانُ لَا يَكُونُ، إِلَّا بِعَمَلٍ)^(٢).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٤٣)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي»

(ص ٣٠٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٩)، وَالْمَرَاغِي فِي

«الْأَرْبَعِينَ» (ص ٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»

(ج ٢ ص ٨٠٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٠٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ج ٧ ص ٢٤٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣١)، وَبَحْشَلٌ فِي

انظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤) وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٠٨) وَ«إِرْشَادَ السَّارِي»

لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٥ ص ٤١).

(١) قُلْتُ: وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَجَاوَزُ عَنْ عَبْدٍ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا نَهَائِيًّا، بَعْدَ أَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا،

وَرَتَّبَ عَلَيْهِ دُخُولَ الْجَنَّةِ، أَوْ النَّارِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٢) أَنْزَلَ صَحِيحًا.

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٥٦٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

«تَارِيخٍ وَاسِطٍ» (ص ٩٧) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (مَاتَ رَجُلٌ، فَقِيلَ لَهُ، قَالَ: كُنْتُ أَبَايُحِ النَّاسِ، فَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُوسِرِ، وَأُخَفِّفُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَغَفِرَ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٧٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٤٣٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٧ ص ٢٤٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣١)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٢ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيْمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَتَاهُ الْمَلِكُ لِيَتَقَبَّضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ: انظُرْ، قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَبَايُحِ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا وَأُجَارِيهِمْ، فَأَنْظُرُ الْمُوسِرَ وَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمُعْسِرِ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ).

* قَالَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا يَسَسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ إِذَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطْبًا كَثِيرًا، وَأَوْقِدُوا فِيهِ نَارًا، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصْتُ إِلَى عَظْمِي فَامْتَحِشْتِ، فَخُذْوَهَا فَاطْحِنُوهَا، ثُمَّ انظُرُوا يَوْمًا رَاحًا^(١)، فَأَذْرُوهُ فِي الْيَمِّ^(٢) فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

(١) «رَاحٌ»، أَي: ذِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ.

(٢) «الْيَمُّ»، الْبَحْرُ.

* قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه: وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ: «وَكَانَ نَبَأًا»؛

يَعْنِي: لِلْقُبُورِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٤) مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرٍ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّ حُدَيْفَةَ: حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ أَدَايِنُ^(١) النَّاسَ. فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ وَيَجَوِّزُوا^(٢) عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥)، وَبَحْثُلٌ فِي «تَارِيخٍ وَاسِطٍ» (ص ٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٣٠٢) مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ اجْتَمَعَ حُدَيْفَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ: فَقَالَ حُدَيْفَةُ رضي الله عنه: (رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ. فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبَلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعْسُورِ^(٣)، فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي).

* قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

(١) يُدَايِنُ النَّاسَ: يَبِيعُهُمْ مَعَ تَأْخِيرِ الثَّمَنِ إِلَى أَجَلٍ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: «وَيَجَوِّزُوا»؛ التَّجَاوُزُ، وَالتَّجَوُّزُ مَعْنَاهُمَا: الْمَسَامَحَةُ فِي الْإِقْتِضَاءِ، وَالِاسْتِيفَاءِ، وَقَوْلُ مَا فِيهِ نَقْصٌ يَسِيرٌ.

انظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٠٨).

(٣) أَي: أَخَذْتُ مَا تَيْسَّرَ، وَأَسَامِحُ بِمَا تَعَسَّرَ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُدَيْفَةَ رضي الله عنه: (أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا قَالَ: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا)، قَالَ: يَا رَبِّ! آتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ^(١)، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي).

* فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَهَنِّيُّ^(٢)، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ

فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨٠٨)، وَصَدْرُ الدِّينِ الْبُكْرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ١٥٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُدَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ... الْحَدِيثَ).

قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٧١): (وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعِ: «كُنْتُ أُيَسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ»، وَتَابَعَهُ: شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ

(١) «الْجَوَازُ»: أَيِ التَّسَاهُلِ وَالتَّسَاهُلِ فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْتِضَاءِ، وَمَعْنَى: الْإِقْتِضَاءِ الطَّلَبُ.

(٢) وَهَذَا الْحَدِيثُ: إِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ، لِأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو الْبَدْرِيُّ وَحَدَهُ، وَلَيْسَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَالْوَاهِمُ: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ قَالَ: وَصَوَابُهُ، عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو، أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ). اهـ.

انظر: «المنهاج» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٢٤).

رُبْعِي. وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعِي: (أَنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنْ الْمُعْسِرِ)، وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعِي: (فَأَقْبَلُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَتَجَاوَزُ عَنْ الْمُعْسِرِ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٣١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٥ ص ٤٣) مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفِتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٦٣)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٨ ص ١٩٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ... الْحَدِيثُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٥٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقِ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ

عِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (أَنَّ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ، رَغَسَهُ ^(١) اللَّهُ مَالًا فَقَالَ لِبَنِيهِ لَمَّا حُضِرَ: أَيُّ أَبِي كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبِي، قَالَ: فَإِنِّي لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي ^(٢)، ثُمَّ ذَرُونِي ^(٣) فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ^(٤)، فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ؟ قَالَ: مَخَافَتِكَ، فَتَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، وَ(ج ٥ ص ٢٣٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١١ وَ ٢١١٢)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٧ ص ٤٩٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَاثِ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ بِهِ، فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَرِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا)، قَالَ فَسَرَّهَا قَتَادَةُ: لَمْ يَدَّخِرْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا.

* وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا ابْتَأَرَ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ: (مَا امْتَأَرَ بِالْمِيمِ، وَفِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: (وَإِنَّ اللَّهَ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يُعَذِّبَنِي).

(١) رَغَسَهُ: أَيُّ أَعْطَاهُ.

(٢) اسْحَقُونِي: مِنَ السَّحَقِ، وَهُوَ أَشَدُّ الدَّقِّ.

(٣) ذَرُونِي: انْثَرُونِي، وَفَرَّقُونِي.

(٤) عَاصِفٌ: شَدِيدُ الرِّيحِ.

انظر: «إِرْشَادِ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٧ ص ٤٩١ وَ ٤٩٢).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٢٧٢٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١١١٢) مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ أَبِي حَدَّثَنَا قَتَادَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَاثِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ - يَعْنِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ -)، وَفِيهِ: (فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ: أَيُّ عَبْدِي مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ... الْحَدِيثُ).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً^(١)) قَطُّ لِأَهْلِهِ إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ، ثُمَّ اذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ^(٢) اللَّهُ

(١) الْحَسَنَةُ: الْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْعَمَلُ، وَالْخَيْرُ؛ كَمَا فِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَتَنَبَّهُ.

(٢) وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ): فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ: فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذَا رَجُلٌ جَهْلٌ بَعْضَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ الْقُدْرَةُ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، قَالُوا: وَمَنْ جَهْلٌ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَآمَنَ بِسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَعَرَفَهَا لَمْ يَكُنْ بِجَهْلِهِ بَعْضَ صِفَاتِ اللَّهِ كَافِرًا، قَالُوا: وَإِنَّمَا الْكَافِرُ مَنْ عَانَدَ الْحَقَّ لَا مَنْ جَهَلَهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ)، مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي هُوَ الْقَضَاءُ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْقُدْرَةِ، وَالِاسْتِطَاعَةَ فِي شَيْءٍ قَالُوا: وَهُوَ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى، فِي ذِي النُّونِ: ﴿إِذْ ذَهَبَ مُغْمَضًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٨٧].

انظُر: «التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٨ ص ٤٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَلِلْعُلَمَاءِ: فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مِنَ التَّقْدِيرِ وَالْقَضَاءِ، وَالْآخَرُ: أَنَّهَا مِنَ التَّفْتِيرِ وَالتَّضْيِيقِ. وَكُلُّ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَهُوَ جَائِزٌ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فِي قَوْلِهِ: (لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ) فَأَحَدُ الْوُجْهِينِ تَقْدِيرُهُ: كَانَ الرَّجُلُ قَالَ: (لَئِنْ كَانَ

عَلَيْهِ لِيَعْدَّبْتَهُ عَذَابًا لَا يُعْدَّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبِرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبُحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ. يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٨٩)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٤٠)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٩٢)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (ص ٤٤٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٣٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٦٠)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٧٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَفِي رِوَايَةٍ، أَبِي مُصْعَبٍ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ)، وَفِي رِوَايَةِ الْحَدَّثَانِيِّ: (كَانَ رَجُلٌ لَمْ يَعْطِ أَنْ يَعْمَلَ خَيْرًا قَطُّ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ تُفَسِّرُ الْحَسَنَةَ، فِي رِوَايَةِ: مُسْلِمٍ، وَمَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.
* وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٢٧٢٥)، مَرْفُوعًا:
(قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، فَإِذَا مَاتَ... الْحَدِيثُ).

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، فَهَذَا تَفْسِيرٌ أَيْضًا، لِلْفِظِ: «لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ»، فَافْطَنُ لِهَذَا.

فَدَسَبَ فِي قَدْرِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، أَنْ يُعْدَّبَ كُلُّ ذِي جُرْمٍ عَلَى جُرْمِهِ، لِيَعْدَّبَنِي اللَّهُ عَلَى إِجْرَامِي وَذُنُوبِي عَذَابًا لَا يُعْدَّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ غَيْرِي، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: تَقْدِيرُهُ، وَاللَّهُ لَئِنْ صَبَقَ اللَّهُ عَلَيَّ، وَبَالَغَ فِي مُحَاسَبَتِي، وَجَزَائِي عَلَى ذُنُوبِي لِيَكُونَ ذَلِكَ. اهـ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٢٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٤٢١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٢٨٣) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ - يَعْنِي: يُبَالِغُ فِي الْمَعَاصِي - فَلَمَّا حَضَرَهُ^(١) الْمَوْتُ ... الْحَدِيثُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦٦٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ١١٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٨٤) مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ صَاعِدٍ فِي «زَوَائِدِ الرَّهْدِ» (ص ٣٧٢) مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي مَنِيعٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعِ الصَّائِغِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا اخْتُصِرَ قَالَ لِأَهْلِهِ: انظُرُوا إِذَا أَنَا مُتُّ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى يَدْعُوهُ حَمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمٍ رَاحٍ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا بَنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَعَفَّرَ لَهُ بِهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ).

(١) حَضَرَهُ الْمَوْتُ: أَي جَاءَهُ الْمَوْتُ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ ذُكِرَ: مُرْسَلًا، مَقْرُونًا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ.
وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦).
* وَتَابَعَهُ عَلَى الْمَوْصُولِ: يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ
الْبَنَانِيِّ بِهِ، عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُفَسَّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فِي رَفْعِ الْإِشْكَالِ، فِي نَفْيِ إِيْمَانِ
الرَّجُلِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٨ ص ٤٠): (رُويَ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا
قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ)، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنْ صَحَّتْ^(١)، رَفَعَتِ الْإِشْكَالَ فِي إِيْمَانِ هَذَا الرَّجُلِ،
وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَالْأُصُولُ كُلُّهَا
تَعَضُّدُهَا، وَالنَّظَرُ يُوجِبُهَا، لِأَنَّهُ مُحَالٌ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَغْفَرَ لِلَّذِينَ يَمُوتُونَ، وَهُمْ: كُفَّارٌ،
لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ: «لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ»، لِمَنْ مَاتَ كَافِرًا، وَهَذَا مَا لَا
مَدْفَعَ لَهُ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ مَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ: (لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ)، أَوْ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ)، لَمْ يُعَدِّبْهُ - إِلَّا مَا عَدَا
التَّوْحِيدَ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْخَيْرِ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، جَائِزٌ فِي لُغَتِهَا أَنْ يُؤْتَى
بِلَفْظِ الْكُلِّ، وَالْمُرَادُ الْبَعْضُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مُؤْمِنًا، قَوْلُهُ حِينَ قِيلَ لَهُ:

(١) قُلْتُ: صَحَّتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، كَمَا سَبَقَ تَخْرِيجُهَا.

(لَمْ فَعَلْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ)، وَالْخَشْيَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ مُصَدِّقٍ، بَلْ مَا تَكَادُ تَكُونُ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ عَالِمٍ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فَاطِرُ: ٢٨]، قَالُوا: كُلُّ مَنْ خَافَ اللَّهَ آمَنَ بِهِ وَعَرَفَهُ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يَخَافَهُ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ فَهَمَ، وَاللَّهُمَّ رُسُدَهُ. اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ اسْتَحْسَنَهُ؛ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١١١): (هَذَا كَلِمَةُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ كَلَامٌ قَوِيٌّ مَتِينٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا فِي الْعِلْمِ، وَالْمَعْرِفَةِ؛ بِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ وَفُرُوعِهَا، جَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٢ ص ٤٩١) بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْحَدِيثَ؛ بِرِوَايَةِ: «الصَّحِيحِ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ: (وَهُنَا أَصْلَانِ عَظِيمَانِ: أَحَدُهُمَا: مُتَعَلِّقٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَالثَّانِي: مُتَعَلِّقٌ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ يُعِيدُ هَذَا الْمَيِّتَ، وَيَجْزِيهِ عَلَى أَعْمَالِهِ، وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا كَانَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمُؤْمِنًا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ يُثَبِّتُ، وَيُعَاقِبُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَدْ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا^(١) وَهُوَ خَوْفُهُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى ذُنُوبِهِ، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ بِمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: فَبَيَّنَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ، وَأَمَّا أَنْ نَظُنَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ أَيَّ عَمَلٍ، فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الأَلْبَانِيُّ رحمته فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١١٢):
 وَخُلَاصَتُهُ: أَنَّ الرَّجُلَ النَّبَّاشَ كَانَ مُؤْمِنًا مُوحَّدًا، وَأَنَّ أَمْرَهُ أَوْ لَادَهُ بِحَرْقِهِ إِنَّمَا كَانَ، إِمَّا
 لِجَهْلِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى إِعَادَتِهِ - وَهَذَا مَا أَسْتَبَعِدُهُ أَنَا - أَوْ لِفِرْطِ خَوْفِهِ مِنْ عَذَابِ
 رَبِّهِ، فَعَطَّى الخَوْفُ عَلَى فَهْمِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ المُلَقِّنِّ؛ فِيمَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ (١١ / ٣١٤)،
 وَهُوَ الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي مِنْ مَجْمُوعِ رِوَايَاتِ قِصَّتِهِ.

* وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا، أَوْ ذَلِكَ فَمِنَ المَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَصُدُرْ مِنْهُ مَا يُنَافِي
 تَوْحِيدَهُ، وَيَخْرُجُ بِهِ مِنَ الإِيمَانِ إِلَى الكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ،
 كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ). اهـ.

قُلْتُ: بَلْ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ - كَمَا سَبَقَ -، وَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ العَمَلِ
 الزَّائِدِ عَلَى الأُصُولِ - كَ«التَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ - مِنَ النُّوَافِلِ: «فَلَمْ يَعْمَلْهَا
 قَطُّ»، وَهَذِهِ لَا تُضَرُّ العَبْدَ مَا دَامَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَمُوحَّدٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِلَيْكَ
 الدَّلِيلُ.

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ
 خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ لِأَهْلِيهِ: انظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى
 يَدْعُوهُ حُمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمٍ رَاحٍ^(١)، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَإِذَا هُوَ
 فِي قَبْضَةِ اللَّهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا بَنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ مِنْ
 مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَغَفَرَ لَهُ بِهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ).

(١) أَيُّ: فِي يَوْمٍ رِيحٍ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي كَامِلٍ مُظَفَّرِ
الْخُرَّاسَانِيِّ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَعَبْرٌ وَاحِدٍ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنُ سِيرِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ: وَلِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ:

أَوَّلُهُمَا: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعِ الصَّائِغِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي
«الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦).

ثَانِيَهُمَا: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ مُرْسَلًا.
قُلْتُ: وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِإِرْسَالِهِ، وَلِجَهَالَةِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.
* وَتَابَعُهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ
أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالصَّوَابُ: هُوَ الْمُتَّصِلُ.

قُلْتُ: فَقَوْلُهُ ﷺ: (لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ)، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ الْمُؤْمِنِينَ فَعَفَرَ لَهُ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ بِنَاءً عَلَى وُجُودِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ عِنْدَهُ^(١)، فَتَنَّبَهُ.

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: ((أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِأَهْلِهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَحُدُونِي وَاحْرُقُونِي حَتَّى تَدْعُونِي حُمَمَةً، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمِ رَاحٍ، قَالَ: فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، قَالَ: فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ: مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَعَفَرَ اللَّهُ لَهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٩٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٧ ص ١٠٦): (وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، كَمَا لَا يَخْفَى).

(١) وَأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا، لَمْ يَتْرِكِ الْعَمَلَ بِالْكُلِّيَّةِ، فَافْتَهَمَ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٨٥) وَ(ج ٨ ص ٤٧٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا بِهِ، وَزَادَ فِيهِ: (وَكَانَ الرَّجُلُ نَبَاشًا، فَغَفَرَ لَهُ لِخَوْفِهِ). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: قَدِيمُ السَّمَاعِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٤)، ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدَيْنِ، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٤٦٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مَعْنٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (فَوَقَعَ فِي يَدِ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ. قَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكَ). وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٢٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا بِهِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١١).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٩٤): وَإِسْنَادُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَسَنٌ، وَقَالَ أَيُّضًا: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى بِسَنَدَيْنِ، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَرَوَاهُ

الطبراني بنحوه. وإسناده منقطع، وروى بعضه مرفوعاً، أيضاً بإسناد متصل، ورجاله رجال الصحيح، غير أبي الزعراء، وهو: «ثقة».

قلت: إذا فهذا الرجل كان يعمل الأعمال الصالحة، لكن لإسرافه في المعاصي كان يسيء الظن بعمله، فيظن أنه لم يعمل خيراً قط، وذلك بقوله (رب ما كنت أعمل خيراً)، كما في رواية: أحمد في «المسند» (ج ٣٨ ص ٤٤٩).
وإليك الدليل أيضاً:

(١) عن حذيفة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كان رجل ممن كان قبلكم يسيء الظن بعمله فلما حضرته الوفاة قال لأهله إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني، ثم اذروني في البحر فإن الله يقدر عليّ لم يغفر لي قال فأمر الله الملائكة فتلقّت روحه فقال له ما حملك على ما فعلت، قال: يا رب ما فعلت إلا من مخافتك فغفر الله له).

حديث صحيح

أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (ج ١ ص ٦٦٧)، وفي «السنن الصغرى» (ج ٤ ص ١١٣) من طريق إسحاق بن إبراهيم قال أنبا جرير عن منصور عن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه به.

قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي» (ج ٢ ص ٤٤٧).

(٢) وعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حوسب رجل ممن كان قبلكم، فلم يوجد له من الخير شيء، إلا أنه كان يخالط الناس، وكان موسراً، فكان

يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ
تَجَاوَزُوا عَنْهُ»^(١).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٩٦)، وَالبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ
المُفْرَدِ» (٢٩٣)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ١٧ ص ٢٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ١١)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٠)، وَهَنَادٌ فِي
«الزُّهْدِ» (١٠٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ٥٩٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»
(ج ٧ ص ٢٥٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٥٦)، وَفِي «شُعَبِ
الإِيمَانِ» (ج ٧ ص ٥٣٣)، وَالحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ
الأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: إِذَا فَاطَلَقَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَنَّهُمَا: «لَمْ يَعْمَلَا خَيْرًا قَطُّ»، مَعَ أَنَّ الأوَّلَ كَانَ
يُسَامِحُ النَّاسَ فِي البَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الإِيمَانِ،
وَالإِيمَانُ جَاءَهُ عَنْ طَرِيقِ العَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا.

وَالثَّانِي: كَانَ يَخَافُ^(٢) اللهَ تَعَالَى، وَيُسَيِّئُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ^(٣) لِإِسْرَافِهِ فِي
المَعَاصِي، وَقَدْ تَابَ عَنْ ذَلِكَ أَيضًا، وَهَذَا هُوَ طَرِيقُ الإِيمَانِ، لِأَنَّ لَا يَخَافُ العَبْدُ مِنَ

(١) وَبَيَّنَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: بَانَ الَّذِي لَا يَعْمَلُ أَيَّ عَمَلٍ فَهُوَ كَافِرٌ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ؟!.

فَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ الجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «جَامِعِ المَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ١١٧): (فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي مَا عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ كَافِرٌ، فَكَيْفَ يُعْمَرُ
لَهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا رَجُلٌ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَعَمِلَ بِخَصْلَةٍ مِنَ الخَيْرِ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّا بَانَ الرَّجُلِ كَانَ يَعْمَلُ الخَيْرَ القَلِيلَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، مَعَ بَقَاءِ الأَصُولِ فِيهِ، لَكِنَّ الإِسْتِدْلَالَ هُنَا عَلَى أَنَّ الَّذِي لَا
يَعْمَلُ أَيَّ عَمَلٍ فَهُوَ كَافِرٌ.

(٢) كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَكَانَ الرَّجُلُ نَبَاشًا، فَغَفَرَ لَهُ لِخَوْفِهِ).

الله، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانُ، وَهَذَا الْإِيمَانُ أَتَى بِسَبَبِ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، وَهَذَا طَرِيقُ لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا سَبَقَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ١١٦): (وَهُوَ سُبْحَانَهُ كَمَا جَعَلَ الرَّجَاءَ؛ لِأَهْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَكَذَلِكَ جَعَلَ الْخَوْفَ، لِأَهْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَعَلِمَ أَنَّ الرَّجَاءَ، وَالْخَوْفَ النَّافِعَ، هُوَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْعَمَلُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٢١): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، مِنْ الْجِنْسِ الَّذِي تَقُولُ الْعَرَبُ: يَنْفِي الْإِسْمَ عَنِ الشَّيْءِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»^(١) عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ، لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ بِهِ). اهـ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٨٥)، وَ(ج ٨ ص ٤٧٠)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رحمته: (إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَحْسَنَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فَأَحْسَنَ الْعَمَلِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ أَسَاءَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فَأَسَاءَ الْعَمَلِ).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» (ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٢ ص ١٤٤) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧٣).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «الدَّاءِ وَالِدَوَاءِ» (ص ٧٦): (وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْمَوْضِعَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عَلِمَ أَنَّ

حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ هُوَ حُسْنُ الْعَمَلِ نَفْسِهِ). اهـ.

(٢) وَلَا يُقَالُ: بَانَ هُوَ لَاءٌ جَاءَ وَإِلَيْمَانٍ مُجَرَّدٌ لَمْ يَضْمُوا إِلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ، فَتَنَّبَهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَوَانَةَ رحمته فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٨١): (بَيَانُ الدَّلِيلِ:
عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لِمَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَكَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ، وَأَنَّهُ لَا
تَحْرِقُ النَّارُ صُورَهُمْ، وَأَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَنْفَعُ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَلَمْ يَكُنْ فِي قَلْبِهِ
مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى إِخْرَاجِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ، وَخُلُودِ
الْكُفَّارِ، وَالْمُنَافِقِينَ فِيهَا. ^(١)

قُلْتُ: وَأَيْضًا هَذَا الرَّجُلُ، كَمَا دَلَّ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ تَأْتِبُ إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
بِدَلِيلٍ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «كِتَابِ التَّوْبَةِ» (ج ٤ ص ٢١١٠)،
وَكَذَلِكَ هَذَا: صَنِيعُ الْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ رحمته، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥
ص ٤٣٠)؛ بَابٌ: فِي مُعَالَجَةِ كُلِّ ذَنْبٍ بِالتَّوْبَةِ، وَمَنْ مَاتَ بِتَوْبَةٍ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ، وَدَخَلَ
الْجَنَّةَ، حَتَّى لَوْ أَسْرَفَ فِي الْمَعَاصِي.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (كَانَ فِي مَن كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ
قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فُدِّلَ عَلَى رَاهِبٍ فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ
قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ فَكَمَّلَ بِهِ مِائَةً. ثُمَّ سَأَلَ عَنْ
أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فُدِّلَ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (ج ١ ص ٤٢١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (ج ١٥ ص ٤٠٣)، و«التوحيد»

لابن خزيمة (ص ٦٢١).

فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ، انْطَلِقْ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّ بِهَا أَنْاسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَاغْبُدِ اللَّهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضٌ سُوءٌ. فَاَنْطَلَقَ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ. فَاتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيِّ فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ أَيَّ حَكْمًا فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ فِإِلَى أَيَّتِهِمَا كَانَ أَدْنَى فَهُوَ لَهُ؟ فَقَاسُوا فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ. (١)

قُلْتُ: وَالشَّفَاعَةُ مَخْصُوصَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِهِ، الَّذِينَ مَاتُوا بِأَلَّا تَوْبَةٍ، فَشَفَاعَتُهُ ﷺ لِلْمُذْنِبِينَ بِالتَّجَاوُزِ عَنْ ذُنُوبِهِمْ. (٢)

* إِذَا الْمُجْمَلُ لَا يَكْفِي وَحْدَهُ فِي الْعَمَلِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَارِجِيٍّ صَحِيحٍ، فَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْبَيَانِ. (٣)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حُرَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٤١٨): (إِذَا جُمِعَتِ الْأَخْبَارُ

كُلُّهَا عَلِمَ حَيْثُ نَزَّ جَمِيعُ الْمُتَنِّ، وَاسْتُدِلَّ بِبَعْضِ الْمُتَنِّ عَلَى بَعْضٍ). اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٥١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٧ ص ٨٢).

(٢) وَأَنْظَرُ: «إِبْنَاتُ الشَّفَاعَةِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ٢٢).

(٣) وَأَنْظَرُ: «الْفَقِيهَةُ وَالْمُتَّفَقَةُ» لِلْحَطِيبِ (ج ١ ص ٧٥)، وَ«أَصْوَاءُ الْبَيَانِ» لِلشَّيْطَانِيِّ (ج ١ ص ٩٣)، وَ«مُدْكِرَةٌ» لَهُ

(ص ٢٤٦)، وَ«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُبِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٣ ص ٤١٤١)، وَ«رُوضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢

ص ٤٣)، وَ«الرَّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٣٢٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزِيمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٥): (لَيْسَ خَيْرٌ قِتَادَةً عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) «أَخْرَجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً»، خِلَافَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا: «فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ مَا يَزِنُ كَدًّا»، إِذِ الْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ الْخَيْرِ لَا مِنَ الشَّرِّ، وَمَنْ زَعَمَ مِنْ: «الْغَالِيَةِ الْمُرْجِيَّةِ» أَنَّ ذِكْرَ الْخَيْرِ فِي هَذَا الْخَبَرِ لَيْسَ بِإِيمَانٍ كَانَ مُكَدِّبًا لِهَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا «أَخْرَجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ كَدًّا»، فَيَلْزَمُهُمْ: أَنْ يَقُولُوا: هَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا غَيْرٌ ثَابِتَةٌ، أَوْ يَقُولُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِإِيمَانٍ، أَوْ يَقُولُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِخَيْرٍ، وَمَا لَيْسَ بِخَيْرٍ فَهُوَ شَرٌّ، وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِخَيْرٍ، فَافْهَمَهُ لَا تُغَالِطُ. اهـ.

قُلْتُ: وَأَكْثَرُ أَهْلِ زَمَانِنَا لَا يَفْهَمُونَ هَذِهِ الصَّنَاعَةَ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْخَبَرِ الْمُجْمَلِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُفَسَّرِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُخْتَصَرِ، وَبَيْنَ الْخَبَرِ الْمُتَقَصِّصِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَيَحْتَجُّونَ بِالْخَبَرِ الْمُجْمَلِ، وَيَدْعُونَ الْخَبَرَ الْمُفَسَّرَ، أَوْ يَحْتَجُّونَ بِالْخَبَرِ الْمُخْتَصَرِ، وَيَدْعُونَ الْخَبَرَ الْمُتَقَصِّصِ... وَهَكَذَا، وَهَذَا لَيْسَ طَرِيقَ الْعِلْمِ.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزِيمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٠): (أَنَّ الْأَخْبَارَ رُوِيَتْ عَلَى مَا كَانَ يَحْفَظُهَا رُوتَاهَا، مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْفَظُ بَعْضَ الْخَبَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْكُلَّ، فَبَعْضُ الْأَخْبَارِ رُوِيَتْ مُخْتَصَرَةً، وَبَعْضُهَا مُتَقَصِّصَةً، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمُتَقَصِّصِ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَبَيْنَ الْمُخْتَصَرِ مِنْهَا، بَانَ حِينَئِذٍ الْعِلْمُ وَالْحُكْمُ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ حَزِيمَةَ (ص ٤٨٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته الله فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٨١): (وَلَا يَزَالُ يُسْمَعُ أَهْلُ الْجَهْلِ، وَالْعِنَادِ: يَحْتَجُّونَ بِأَخْبَارٍ مُخْتَصِرَةٍ غَيْرِ مُتَّقَصَاةٍ، وَبِأَخْبَارٍ مُجْمَلَةٍ غَيْرِ مُفَسَّرَةٍ، وَلَا يَفْهَمُونَ أَصُولَ الْعِلْمِ، يَسْتَدِلُّونَ بِالْمُتَقَصَّيْ مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى مُخْتَصِرِهَا، وَبِالْمُفَسَّرِ مِنْهَا عَلَى مُجْمَلِهَا، قَدْ ثَبَتَ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظَةٍ لَوْ حُمِلَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا، كَمَا حَمَلَتِ الْمُرْجِنَةُ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي شَهَادَةِ: «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَلَى ظَاهِرِهَا لَكَانَ الْعَالِمُ بِقَلْبِهِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَحَقًّا لِلْجَنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِذَلِكَ لِسَانُهُ، وَلَا أَقْرَبَ بِشَيْءٍ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِقْرَارِ بِهِ، وَلَا آمَنَ بِقَلْبِهِ بِشَيْءٍ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَلَا عَمِلَ بِجَوَارِحِهِ شَيْئًا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَلَا انْزَجَرَ عَنْ شَيْءٍ حَرَمَهُ اللَّهُ). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَخْبَارِ الْمُبَيِّنَةِ، الْمُفَسَّرَةِ، الْمُتَّقَصَاةِ. ^(١)
* وَالْبَيَانُ وَالتَّفْسِيرُ يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ، أَوْ مِنْ قَوْلِ

أَهْلِ لُغَةِ الْعَرَبِ.

* ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يُبَيِّنُ بَأْنَ آخِرِ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ، هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَبْقَى مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَبْضَةِ الَّذِينَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ آخِرُ الْعِبَادِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الَّذِي فِيهِ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا، هُوَ الرَّجُلُ الْمُقْبِلُ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، مِمَّا تَبَيَّنَ شُدُودُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) وَانظُرْ: «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ص ٥٨٨).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - وَفِيهِ: (ثُمَّ يُفْرَغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ اضْرِبْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَاهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ قَدَّمَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا، وَيَلْكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَعْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، وَيَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ، فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقَ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدْخَلَنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ، فَيَقُولُ: وَيَلْكَ يَا بَنَ آدَمَ مَا أَعْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ لَا أَكُونَنَّ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللَّهُ لَهُ: تَمَنَّهُ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِذَا لَيْدَكَرُهُ، يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ).

* قَالَ عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: (ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: (وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ مَعَهُ). يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا

حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: (ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: (ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةِ.^(١)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَطَاءِ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَيَّ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ أَقْرَأَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَيَّ رِوَايَتَهُ هَذِهِ، وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: مُفَسَّرٌ لِمَا أَجْمَلَ، مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)^(٢)؛ فِي حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَيْسَ نَفْيَ مُطْلَقِ الْعَمَلِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ الصَّلَاةُ، بِدَلَالَةِ آثَارِ السُّجُودِ، الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَيَّ النَّارِ.^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٣٩٣): (فَهَذِهِ الْمَقَالَةُ تُثَبِّتُ أَنَّ

أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ حَفِظَ هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَيَّ مَا رَوَاهُ^(٤) أَبُو هُرَيْرَةَ... اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُرَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٤٤): (بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ: أَنَّ

الرَّجُلَ الَّذِي ذَكَرْنَا صِفَتَهُ وَخَبَرْنَا أَنَّهُ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ، مِمَّنْ يَخْرُجُ مِنَ

(١) فَهَذَا الرَّجُلُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ، بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ صَالِحِ عَمَلِهِ، لَا بِشَفَاعَةِ مَخْلُوقٍ، فَتَبَنَّى.

(٢) عَلَيَّ فَرَضَ صِحَّهَا.

(٣) انْظُرْ: «الْإِيمَانَ» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمْرٍو عَبْدِ الْمُنْعَمِ (ص ١٣٩).

(٤) وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، وَعَلَيَّ ذَلِكَ لَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، فِي حَدِيثِ أَبِي

سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، لِأَنَّهُ حَفِظَ الْحَدِيثَ، كَمَا حَفِظَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ فَافْطَنَ لِهَذَا.

النَّارِ زَحْفًا، لَا مِمَّنْ يَخْرُجُ بِالشَّفَاعَةِ: وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَأَنْ مَنْ يَخْرُجُ بِالشَّفَاعَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ هَذَا الْوَاحِدَ يَبْقَى بَعْدَهُمْ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يَدْخُلُهُ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَنَّةَ بِفَضْلِهِ، وَرَحْمَتِهِ، لَا بِشَّفَاعَةِ أَحَدٍ. اهـ.

* وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ الْمُصَلِّينَ، وَيُعِيرُهُمُ الْمُشْرِكُونَ بِذَلِكَ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ ذَلِكَ لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنْهَا الصَّلَاةُ بِدَلِيلِ مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ؛ بِأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه وَفِيهِ: (مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ إِنِّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص ٥٠٢)، وَضِيَاءُ الدِّينِ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ٦ ص ٣٢٣)، وَابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٣٠)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٤٧): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ

مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ الْهَادِ.

* وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الْقَوْلُ: بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: (حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، وَيَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ).

* وَفِي رِوَايَةٍ (حَتَّى إِذَا فَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٢)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٥٠٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١١٤٠)،
وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ٤٠٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (٢٣٨٣)،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٢٣٨)، وَ(٢٣٩)، وَ(٢٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي
«المُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٢٨٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي
«شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٥ ص ١٧٣)، وَالِدَّارُفُطْنِيُّ فِي «الرُّؤْيَا» (٣٢ و ٣٣)، وَالطَّبْرِيُّ فِي
«تَفْسِيرِهِ» (ج ١٣ ص ١٥٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٢٩٢)،
وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٧٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (ص ٢٥٦)، وَفِي
«الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٦)، وَفِي «الْبَعْثِ» (ص ١٧٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي
«التَّوْحِيدِ» (ص ٤٨٠)، وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٩١)، وَابْنُ
عَبْدِ الهَادِي فِي «مَسْأَلَةٍ فِي التَّوْحِيدِ وَفَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ص ٥٦)، وَالْأَجْرِيُّ فِي

«التصديق» (ص ٦٥)، وفي «الشريعة» (٢٥٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ج ١ ص ٢٤٧)، واللائكائفي في «الإعتقاد» (ج ٦ ص ١١٧٧) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

قُلتُ: فبينَ هذا الحديثِ أَنَّهُ لَا يُلزَمُ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ كَانَ يَشْهَدُ: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي، أَوْ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ دُونَ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَأَهْمُ ذَلِكَ عِنْدَنَا جَمِيعًا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ: «الصَّلَاةُ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّةٍ رحمته الله فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٧٩٥): (فَقَدْ تَلَوْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَدُلُّ الْعُقَلَاءَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَأَنَّ مَنْ صَدَقَ بِالْقَوْلِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ كَانَ مُكْذِبًا وَخَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلًا إِلَّا بِقَوْلٍ). اهـ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: هُوَ لَاءِ عِتْقَاءِ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ (بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ).

* فزِيَادَةٌ: «بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا قَدَمٍ قَدَّمُوهُ»، زِيَادَةٌ شَاذَةٌ كَذَلِكَ، كَمَا سَبَقَ. أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٤٢١)، وَغَيْرُهُ: مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَالِلٍ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ مُخْتَلِطٌ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: مَا أَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ يَخْلِطُ فِي الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ.

انظُرْ: «التَّهْذِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٩٤).

ثُمَّ عَلَيَّ فَرَضِ صِحَّتِهَا لَا تُدُلُّ عَلَيَّ «عَدَمِ الْعَمَلِ» لِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَا تَدُلُّ بِحَالٍ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْعَمَلِ مِنْهُمْ مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ تَطَلَّقَ مَعَ وَقُوعِ يَسِيرِ الْأَعْمَالِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا نَفْيُ الْكَمَالِ، وَهَذَا مَفْهُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا سَبَقَ.

ثَانِيًا: لَا يَتَصَوَّرُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ انْتِفَاءَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا، مَعَ وُجُودِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ يَسِيرًا، وَلِذَلِكَ مَا دَخَلَ الْجَنَّةَ بَعْدَ تَعَدِّيهِ، إِلَّا لَوْجُودِ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ، وَهَذَا طَرِيقُ الْمُوَحِّدِينَ الْمُقْصِرِينَ فِي الْآخِرَةِ.

ثَالِثًا: فَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ مُطْلَقًا، إِلَّا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ ظَاهِرِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْ حَالِهِمْ، وَهَذَا شَأْنُ الْعِبَادِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَا يَعْلَمُونَ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ يَخْفَى عَلَيْهِمْ بَعْضُ الْأُمُورِ، حَتَّى لَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَى بَنِي آدَمَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الْآخِرَةِ.^(١)

* وَلِذَلِكَ أَخْرَجُوا مَنْ عَرَفُوهُ، وَبَقِيَ أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لَمْ يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِهِمْ، فَأَخْرَجَهُمْ لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ.^(٢)

وَالْيَكِّ الدَّلِيلُ:

(١) وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(٢) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُّطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْتَمِّ» (ج ١ ص ٤٤٢): (قَالَ الشَّافِعُونَ: لَمْ نَدْرُ فِيهَا خَيْرًا، مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى مُخْرِجٌ بَعْدَ ذَلِكَ جُمُوعًا كَثِيرَةً مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ مُؤْمِنُونَ قَطْعًا، وَلَوْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ لِمَا خَرَجُوا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ). اهـ.

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه وَفِيهِ (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ، فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ لِلَّهِ، مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ. قَالُوا: كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُحْجُونَ، وَيُصَلُّونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ صُورَهُمْ فَتَحَرَّمْ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ فَيَقُولُ ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ ^(١) مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ. فَيَقُولُ: ارْجِعُوا. فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا. ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا ^(٢)).

وَفِي رِوَايَةٍ: (رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧٠)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٨٠٢) مِنْ طَرُقٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ ثَنَا حَنْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(١) وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ»، هَذَا يُبَيِّنُ بَانَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمَهُمْ ذَلِكَ بِحَسَبِ طَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَغْتَرِيهِ بَعْضُ الْقُصُورِ فِي الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَلِذَلِكَ أَخْرَجُوا بَعْضَ النَّاسِ وَتَرَكُوا الْبَعْضَ، كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّ لَا يَلْزَمُ مَعْرِفَتُهُمْ مَا فِي الْقُلُوبِ أَنْ يَعْرِفُوا الْجَمِيعَ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ خَفَاءُ الْبَعْضِ عَلَيْهِمْ.

(٢) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا»، أَيُّ: صَاحِبِ خَيْرٍ، وَهَذَا عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِمْ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَافِظِ: ابْنِ مَنْدَهَ رحمته الله الْمَذْكُورَةِ.

* وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَدَثَانِيُّ تُوْبِعَ، تَابَعَهُ: مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

فَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مَخْلَدِ بْنِ يَزِيدَ ثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»، مُطَوَّلًا (ج ١ ص ٢٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أُنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه وَفِيهِ: (فَيَقُولُ أَذْهَبُوا فَأَخْرَجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ، فَيَأْتُونَهُمْ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورِهِمْ... الْحَدِيثَ).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَمَعْمَرٌ، تَابَعَ: مَيْسَرَةَ فِي رِوَايَتِهِ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١

ص ١٦).

* وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

قُلْتُ: فَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ: «لَمْ يَعْمَلُوا عَمَلًا قَطُّ وَخَيْرًا

قَطُّ»، إِلَّا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَنْاسٍ دُونَ أَنْاسٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمَلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ»^(١)، هَذَا عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَذَلِكَ لِنَقْصِ عِلْمِ الْخَلْقِ حَتَّى فِي الْآخِرَةِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»، وَقَوْلِهِ: «فَأَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ»، وَقَوْلِهِمْ: «رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ»^(٢).

* وَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته، بِأَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ

مِثْقَالُ كَذَا وَكَذَا مِنْ إِيْمَانٍ، أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْبَعْضُ، لَا الْكُلُّ.

فَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ٧٢٧): (بَابُ ذِكْرِ

الدَّلِيلِ: أَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا لَهَا، إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ)

فِي إِخْرَاجِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ إِنَّمَا هِيَ الْفَاطَةُ عَامَّةٌ، مُرَادُهَا خَاصٌّ، قَوْلُهُ:

«أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزُنُودُهُ مِنَ الْإِيْمَانِ»، أَنَّ مَعْنَاهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ فِي

قَلْبِهِ قَدْرٌ ذَلِكَ الْوَزْنِ مِنَ الْإِيْمَانِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَشْفَعُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَيْضًا

غَيْرُهُ، فَيَشْفَعُونَ، فَيَأْمُرُ اللَّهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، مَنْ كَانَ فِي

قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِيْمَانِ قَدْرٌ مَا أَعْلَمَ أَنَّهُ يُخْرِجُ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، - إِلَى أَنْ قَالَ -:

(١) قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى فَرْضِ صِحَّةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كَمَا سَبَقَ.

(٢) وَيَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ هَذَا مِرَارًا، مِمَّا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ أَنْاسًا لَمْ يُعْرَفُوا مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ عِلْمِهِمْ، وَإِلَّا لِمَاذَا يَتَكَرَّرُ مِنْهُمْ ذَلِكَ مِرَارًا، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ، فَيَقُولُونَ: «رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا»، وَقَدْ بَقِيَ أَنْاسٌ فِي النَّارِ لَمْ يُعْرَفْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ.

(٣) وَهِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَهِيَ أَوْلَى الشَّفَاعَاتِ... وَالنَّبِيُّ ﷺ أَوْلَى مَنْ يَشْفَعُ فِي إِخْرَاجِ الْمُؤَحِّدِينَ مِنَ

وَمَعْرُوفٌ أَيْضًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّذِينَ بُلِّغَتْهُمْ خُوطِبْنَا أَنْ يُقَالَ: أَخْرَجَ النَّاسَ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، أَوْ الْقَوْمَ أَوْ مَنْ كَانَ مَعَهُ كَذَا أَوْ عِنْدَهُ كَذَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بَعْضُهُمْ، لَا جَمِيعُهُمْ لَا يُنْكَرُ مَنْ يَعْرِفُ لُغَةَ الْعَرَبِ أَنَّهَا بِلَفْظِ الْعَامِّ يُرِيدُ الْخَاصَّ، وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ هَذَا النَّحْوِ مِنْ كِتَابِ رَبَّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى ﷺ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَفِي كُتُبِنَا الْمُصَنَّفَةِ مِنَ الْمُسْنَدِ فِي الْفِقْهِ مَا فِي بَعْضِهِ الْغُنْيَةُ، وَالْكَفَايَةُ لِمَنْ وَفَّقَ لِفَهْمِهِ، كَانَ مَعْنَى الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْتُ ذِكْرَهَا فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدِي خَاصَّةً، مَعْنَاهَا: أَخْرَجُوا مِنَ النَّارِ، مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ كَذَا، أَيْ غَيْرَ مَنْ قَضَيْتُ إِخْرَاجَهُ مِنَ النَّارِ، بِشَفَاعَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالصُّدِّيقِينَ وَالشُّفَعَاءِ غَيْرِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فِي الدُّنْيَا، يُصَلُّونَ، وَيَصُومُونَ مَعَهُمْ، وَيَحْجُونَ مَعَهُمْ، وَيَغْزُونَ مَعَهُمْ، قَدْ قَضَيْتُ أَنِّي أَشْفَعُهُمْ فِيهِمْ، فَأَخْرَجُوهُمْ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، هُوَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ شَفَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي إِخْوَانِهِمْ، فَإِنَّهُمْ أَمُرُوا بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزُنْ كَذَا، أَوْ مِثْقَالُ كَذَا مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ أَمَرَ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ نَفْسُ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ.

* مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُخْرَجُوا الْكُلَّ، وَالْقَرِينَةُ لِهَذَا أَيْضًا فَوْقَ مَا سَبَقَ مِنْ بُرْهَانٍ أَنَّهُمْ أَمُرُوا بِأَنْ يُخْرَجُوا مَنْ عَرَفُوا مِنْ إِخْوَانِهِمْ، فَالَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ أَصْلًا.^(١)

(١) قُلْتُ: وَلَوْ أَخْرَجَ الْمُؤْمِنُونَ الْبَوَاقِي أَيْ سَائِرَ الدَّفْعَاتِ الَّتِي يَشْفَعُ فِيهَا الْمُؤْمِنُونَ، لَا بَاقِيَ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمَا بَقِيَ لِشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ شَيْءٌ.

قُلْتُ: إِذَا فَالَّرَوَايَاتُ الَّتِي فِيهَا: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَا بُدَّ، كَمَا فِي الرَّوَايَاتِ السَّابِقَةِ، وَالرَّوَايَاتُ الَّتِي جَاءَتْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مَحْمُولَةٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِمَا يُنَاقِضُهَا، وَلَا بُدَّ، كَمَا أَوْضَحَتِ الرَّوَايَاتُ الْأُخْرَى.

* لِأَنَّ مَنْ خَرَجُوا هُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ رِوَايَةِ: أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لَخَلَدُوا فِي النَّارِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا. (١)
قُلْتُ: وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ الرَّوَايَاتِ الَّتِي سَبَقَتْ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ وَلَمْ يُصِبْهُ - لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - فَاتَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَأَخْطَأَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. (٢)

* لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ فِي تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ وُجُودِ الْأَدِلَّةِ الْمُجْمَلَةِ وَالْمُفَسَّرَةِ. (٣)

قَالَ الْحَافِظُ السُّبْكِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ الْإِبْهَاجِ» (ج ٣ ص ٢١٠): (وَإِذَا تَعَارَضَ فَإِنَّمَا يَرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْعَمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ أَمَكَّنَ - وَلَوْ مِنْ وَجْهِهِ - فَلَا يُصَارُ إِلَى التَّرْجِيحِ لِأَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلِيلِ الْإِعْمَالُ لَا الْإِهْمَالُ). اهـ.

(١) إِذَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِ عُمُومِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، بِلَفْظَةِ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ».

(٢) فَالْقَوَاعِدُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ مَجْمُوعِ الرَّوَايَاتِ، وَقَدْ أَشَارَ لِذَلِكَ: ابْنُ خُزَيْمَةَ، كَمَا سَبَقَ، فَبِالْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ يَتَّضِحُ بَعْدَ هَذَا الْإِحْتِمَالِ.

(٣) وَأَنْظِرْ: «الْوَجِيزَ فِي إِبْصَاحِ قَوَاعِدِ الْفِقْهِ الْكُلِّيَّةِ» لِلْبُورْنِيِّ (ص ٢٥٧)، وَ«مَوْسُوعَةَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ» لَهُ (ج ٢

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٤٩): (ثُمَّ الْمُخْتَلِفُ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، وَمَهُمَا أَمْكَنَ حَمْلَ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى وَجْهِ، يَكُونُ أَعَمَّ لِلْفَائِدَةِ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ). اهـ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقُرَافِيُّ رحمته فِي «تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٢١): (إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فَالْعَمَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ، أَوْ لَى مِنَ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِمَا). اهـ.

وَقَالَ أَبُو زَهْرَةَ رحمته فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ» (ص ١٨٤): (وَمِنَ التَّوْفِيقِ أَنْ يُؤَوَّلَ أَحَدُ النَّصِّينِ بِحَيْثُ يَتَلَاقَى مَعَ النَّصِّ الْآخَرِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُعْطِي حُكْمًا مُفِيدًا حَسَبَ مُتَضَيِّ الْأَدِلَّةِ، وَيَاهِمَالِهَا هُوَ إِهْمَالٌ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُفِيدَةٍ.^(١)

* فَالْعَالِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُونَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، وَإِلَّا أَلْغَى بَعْضَ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

إِذَا فَلَوْ تَرَكَنَا الرُّوَايَاتِ الْآخَرَى، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ إِهْدَارُ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ الَّتِي تُفَسِّرُ الْمَقْصُودَ.

* ثُمَّ إِنَّ الْمُخَالَفَ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا ظَاهِرٌ جُمْلَةٌ مُجْمَلَةٌ وَهِيَ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)، وَ(أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ)، فِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَقَدْ فَصَّلْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّنَا عَلَى أَهْمِيَّةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَضُرُورَتِهَا فِي تَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ.

* فكيف يؤول كل هذه الروايات، ويهدر تلك الأدلة لجملته مجملة مشتركة

قد فصلت في مواضع أخرى، كما سبق.

قلت: فالواجب حملها على المعنى المفيد للحكم، لأن خلافه إهمال وإلغاء

للحكم المفسر الصحيح المترجح.

قلت: ومنهج التوفيق والترجيح من الأمور الأساسية، لفهم معاني الأحاديث

النبوية، فهما، سليماً، وهو من أهم الأدوات لاستنباط الأحكام الشرعية من السنة

النبوية، استنباطاً، صحيحاً، وجهله يؤدي بالناظر في مختلف الحديث إلى التخبط،

وعدم الوصول إلى الحكم الصحيح، فهو من أهم العلوم التي يحتاج إلى معرفتها:

العلماء، وطلبة العلم.

قال الحافظ النووي رحمته في «التقريب» (ج ٢ ص ١٩٧): (هذا فن من أهم

الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف). اهـ.

قلت: وأيضاً فإن التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لا يؤهل له إلا

المجتهدون من أهل العلم، المتعمقون في علوم الحديث والفقه، ويقصر عنه

المقلدون المتعالمون^(١) المقلون في علوم الحديث والفقه.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمته في «المقدمة» (ص ٢٨٥): (وإنما يكمل للقيام

به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني

الدقيقة).^(٢) اهـ.

(١) «الفصاوي والوعاظ»، وغيرهم.

(٢) قلت: وقد ينبأ هذا الاختلاف في الأحاديث بسبب اختلاف الرواة في الحفظ والخط.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٤٩): (وَإِنَّمَا يَقُومُ بِذَلِكَ غَالِبًا الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِيِّونَ الْمُتَمَكِّنُونَ فِي ذَلِكَ، الْعَائِضُونَ فِي الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، الرَّائِضُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُشْكَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا النَّادِرَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، إِنَّمَا جَاءَتْ لِلْعَمَلِ بِهَا، وَفِي حَالَةِ التَّعَارُضِ الظَّاهِرِيِّ بَيْنَهَا يَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ هُوَ السَّبِيلُ إِلَى تَحْقِيقِ الْغَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ مِنْ أَجْلِهَا حَيْثُ إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ يُؤَدِّي إِلَى إِعْمَالِهَا جَمِيعًا، أَمَّا دَفْعُ التَّعَارُضِ بِالتَّرْجِيحِ الصُّورِيِّ، بِلَا دَلِيلٍ كَ: «تَرْجِيحِ الْمُجْمَلِ عَلَى الْمَفْسَّرِ»، فَإِنَّهُ لَا يُحَقِّقُ الْإِعْمَالَ لِجَمِيعِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ يَعْمَلُ بِبَعْضِهَا، وَيَتْرُكُ الْبَعْضَ الْآخَرَ، فَيَجِبُ إِذَا الْإِلْتِزَامُ بِالْأَصْلِ فِي أَنَّ إِعْمَالَ الْأَدِلَّةِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٢٢٢): (وَكُلَّمَا احْتَمَلَ حَدِيثَانِ، أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعًا اسْتِعْمَالًا مَعًا، وَلَمْ يُعْطَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْآخَرَ). اهـ.

وَقَالَ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «الْأَجُوبَةِ الْفَاضِلَةِ» (ص ١٩٦): (وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُهُ هُوَ تَقْدِيمُ الْجَمْعِ عَلَى التَّرْجِيحِ، لِأَنَّ فِي تَقْدِيمِ التَّرْجِيحِ يَلْزَمُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيمِ الْجَمْعِ يُمَكِّنُ الْعَمَلَ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ). اهـ.

(١) انظر: «التمهيد» للأسنوي (ص ٥٠٦)، و«الأشباه والنظائر» للسبوي (ص ١٢٨)، و«الأشباه والنظائر»

لابن نجيم (ص ١٣٥).

قلت: فإن أمكن الجمع والترجيح على ما هو عليه للأحاديث المفسرة، فهذا هو العلم فافطن لهذا ترشد.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج ١ ص ٣): (إني نظرت في الآثار المروية عنه عليه السلام، بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذووا الثبوت فيها، والأمانة عليها وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته، والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبواباً أذكر في كل باب منها ما يهب الله عز وجل لي من ذلك فيها، حتى أبين ما قدرت عليه منها). (١) اهـ.

وقال الإمام ابن خزيمة رحمه الله: (ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما). (٢) اهـ.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص ٢١٣): (ورسول الله ﷺ عربي اللسان والدار، فقد يقول: القول عاماً يريد به العام، وعمماً يريد به الخاص). اهـ.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص ٣٤١): (كل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله ﷺ، فهو على ظهوره وعمومه، حتى يعلم حديث ثابت عن

(١) وقد اجتهد الطحاوي في تحقيق ما قصد إليه فأبان كثيراً مما سقطت معرفته على الناس، وأزال الإشكال عن كثير من الأحاديث، وحرص على جمع كثير من الأحاديث، وكان يذكر الحديث، ويبين المراد منه بذكر أحاديث أخرى تبينه، وكثيراً ما يجمع بين حديثين أو أكثر.

(٢) انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ١٧٠)، مع شرحه «الباعث الحثيث» للشيخ أحمد شاكر.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ فِي الظَّاهِرِ بَعْضَ الْجُمْلَةِ دُونَ بَعْضٍ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْمُطْلَقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَا يُعَدَّلُ هَذَا الظَّاهِرُ الشَّائِعُ إِلَى التَّقْيِيدِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ هَذَا الْقَيْدِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَلَا يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى النَّدْبِ، أَوْ الْإِرْشَادِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ ظَاهِرُ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ مَدْلُولُهُ إِلَّا بِالْكَفِّ، وَلَا يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى الْكِرَاهَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(١).

* وَكَذَلِكَ يُرْجَحُ الْحَدِيثُ بِأَمْرٍ خَارِجِيٍّ، أَي: فِي تَرْجِيحِ الْحَدِيثِ الَّذِي وَافَقَهُ دَلِيلٌ آخَرَ فِي الْحُكْمِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.^(٢)

* لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ التَّرْجِيحِ الْمَفْسَّرِ بَيَانَ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ فِي أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، وَقَدْ وَضَحَ أَنَّ الْحُكْمَ الصَّحِيحَ فِي الدَّلِيلِ الَّذِي وَافَقَهُ دَلِيلٌ آخَرُ، فَوَجَبَ تَرْجِيحُهُ.^(٣)

قُلْتُ: وَأَحَادِيثُ الْبَابِ عَمَلٌ بِهَا جَمِيعُ الْأُمَّةِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّفَاعَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، لِأَنَّ التَّرْجِيحَ بِعَمَلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَوْلَى، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(١) انظر: «التَّمْهِيدَ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ١ ص ٨).

(٢) انظر: «رَوْضَةَ النَّاطِرِ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ص ٢٠٩)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٦٣٥)، وَ«التَّمْهِيدَ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ٣ ص ٢١٧)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَايِّيِّ (ص ٢٨٠)، وَ«الْمُحْصُولَ» لِلرَّازِيِّ (ج ٢ ص ٥٣٤).

(٣) وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ صِحَّةَ الْحَدِيثِ أَيْضًا هِيَ الْأَسَاسُ قَبْلَ أَيِّ مَرْجَحٍ، وَيَبْلُغُ الْحَدِيثُ أَعْلَى مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ إِذَا كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَيَزِدَادُ قُوَّةً إِذَا وَافَقْتَهُ أَحَادِيثٌ أُخْرَى كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ
الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ
وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

| الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ | الصفحة |
|------------------------|---|
| (١) | دُرَّةُ نَادِرَةَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي شُدُودِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فِي أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ..... |
| (٢) | المُقَدِّمَةُ..... |
| (٣) | ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شُدُودِ زِيَادَةِ: (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؛ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَذِكْرِ الْفَهْمِ، وَالْمَعْنَى الصَّحِيحِ: لِتَفْسِيرِهَا..... |

